



مركز بروكنجز الدوحة
BROOKINGS DOHA CENTER

دراسة تحليلية صادرة عن مركز بروكنجز الدوحة

رقم ٤، فبراير (شباط) ٢٠١٢

تحرير الممالك؟

كيف تدير ممالك الخليج
إصلاح التعليم

لي نولان

ISBN 978-007212575-7

5 0995 >



9 780072 125757



مركز بروكنجز الدوحة
BROOKINGS DOHA CENTER

دراسة تحليلية صادرة عن مركز بروكنجز الدوحة

رقم ٤، فبراير (شباط) ٢٠١٢

تحرير الممالك؟

كيف تدير ممالك الخليج
إصلاح التعليم

لي نولان

لمحة عن بروكنجز

مؤسسة بروكنجز هي منظمة خاصة غير هادفة للربح تركز جهودها للبحث والتعليم والنشر حول القضايا الهامة للسياسة الداخلية والخارجية. وأهم ما تسعى إليه المؤسسة من ذلك هو إجراء أبحاث وتحليلات على أعلى مستوى من الجودة وتتناول المشاكل الراهنة والمستجدة في مجال السياسات. تقع مسؤولية التفسيرات أو الاستنتاجات في منشورات بروكنجز على المؤلفين وحدهم.

حقوق النشر محفوظة © ٢٠١٢

مؤسسة بروكنجز

١٧٧٥ ماساتشوستس أفنيو، إن ديليو واشنطن، دي سي ٢٠٠٣٦ ، الولايات المتحدة الأمريكية

www.brookings.edu

تقرير صادر عن مركز بروكنجز الدوحة

www.brookings.edu/doha

الرقم الدولي الموحد للكتاب:

ISBN - 978-0-615-50835-7

قائمة المحتويات

٧نبذة عن المؤلف
٨ملخص تنفيذي
٩المقدمة
٩لماذا التعليم العالي؟
١١قضية إصلاح التعليم في المملكة العربية السعودية ٢٠١١-٢٠٠٠
١١العلماء والتعليم
١٣إصلاح التعليم في المملكة العربية السعودية: ٢٠١٠-٢٠٠٠
١٣خصخصة التعليم العالي
١٤التحديات التي تواجه خصخصة التعليم العالي
١٥المؤسسات الخارجية
١٦تحليل إصلاحات التعليم العالي، ٢٠١٠-٢٠٠٠
١٧الآثار المترتبة على الإصلاح المؤسسي الأوسع
١٨إصلاح التعليم في سياق إقليمي: حالتا قطر والإمارات العربية المتحدة
١٨قطر
١٩مؤسسة قطر والمدينة التعليمية
٢٠جامعة قطر
٢١إصلاح التعليم الأساسي: نموذج المدارس المستقلة
٢٢تحليل إصلاح التعليم في قطر
٢٢الإمارات العربية المتحدة: حالة أبوظبي ودبي
٢٣التعليم العالي
٢٤أبوظبي
٢٥دبي
٢٥الآثار المترتبة على الإصلاح المؤسسي
٢٦الخاتمة
٢٨نبذة عن مركز بروكنجز الدوحة
٢٩منشورات مركز بروكنجز الدوحة

في الإمارات العربية المتحدة:

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ومجلس أبوظبي للتعليم، وجامعة الإمارات العربية المتحدة في العين، وجامعة زايد، وجامعة أبوظبي، وجامعة نيويورك في أبوظبي، وسفارة الولايات المتحدة في الإمارات العربية المتحدة، وهيئة المعرفة والتنمية البشرية في دبي.

في المملكة العربية السعودية:

أتيحت لي الفرصة لإكمال بحثي بفضل المساعدة السخية المقدمة من العديد من المؤسسات والأفراد في المملكة والذين، رغم عدم ذكر أسمائهم هنا، لعبوا دوراً هاماً في هذه الورقة وفي خبرتي عن المملكة.

وأخيراً وليس آخراً، تود المؤلفة أن تعرب عن امتنانها العميق لزوجها جيفري غريش وابنتها أودري لمشاركتهما لها في كثير من المغامرات والرؤى والصبر طوال مدة البحث.

انضمت لي نولان إلى مركز بروكنجز الدوحة كزميلة زائرة في ربيع عام ٢٠١١، وحالياً هي زميلة غير مقيمة في مركز بروكنجز الدوحة ومركز سابان لسياسة الشرق الأوسط في معهد بروكنجز. تركز بحوث نولان على الديناميات السياسية للتغيير المؤسسي في المملكة العربية السعودية، من خلال عدسة إصلاح التعليم العالي. عبر عملها كزميلة في برنامج حضارة جنوب غرب آسيا والحضارة الإسلامية في كلية فليتشر، تمكنت من تأسيس شراكة بين كلية فليتشر وكلية دار الحكمة في المملكة العربية السعودية لإنشاء أول برنامج تدريبي في الشؤون الدولية للنساء في المملكة. تخرجت نولان كزميلة بورين في اليمن عام ٢٠٠٧ وكانت باحثة فولبرايت-هايس في كردستان العراق في ربيع عام ٢٠٠٩. وكباحثة عملية في برنامج إدارة النظام العالمي في مركز التعاون الدولي بجامعة نيويورك، تركز نولان على دور القوى الناشئة في الشرق الأوسط، وقد تلقت درجتي الماجستير والدكتوراه في القانون والدبلوماسية من كلية فليتشر للقانون والدبلوماسية بجامعة تكساس، وهي مؤلفة موزج سياسة صدر مؤخراً عن مركز بروكنجز الدوحة بعنوان "إدارة الإصلاح؟ المملكة العربية السعودية ومعضلة الملك" (أبريل ٢٠١١).

تشكر المؤلفة مركز بروكنجز الدوحة وفريقه على دعمهم السخي، وتقدم شكرًا خاصًا إلى سلمان شيخ، مدير مركز بروكنجز الدوحة، وشادي حامد، مدير الأبحاث في مركز بروكنجز الدوحة، وإبراهيم شرقية، نائب مدير مركز بروكنجز الدوحة على توجيهاتهم الهامة ونفاذ بصيرتهم. شكر خاص أيضًا إلى صموئيل بلامبلي، وكورتني فريير، وطارق زيدان للمساعدة التي قدموها في جميع مراحل عملية التحرير، فضلاً عن تشارلز غاندمان، ونادين مصري وقيس شريف لما قدموه من دعم ومساعدة.

تود المؤلفة أيضًا أن تشكر الأفراد من القطاعين العام والخاص والمنظمات غير الحكومية الذين قدموا من وقتهم ووجهات نظرهم القيمة من أجل إتمام هذه الورقة، وبدونهم لم يكن إنهاء هذه الورقة ممكنًا. تعبر المؤلفة عن امتنانها للمؤسسات والمنظمات التالية:

في قطر:

مؤسسة قطر، والمجلس الأعلى للتعليم، ومؤسسة راند قطر للسياسات، ومعهد بحوث المسح الاجتماعي والاقتصادي في قطر، وجامعة قطر، وجامعة فرجينيا كومولث في قطر، وجامعة جورجتاون في قطر، وجامعة نورث وسترن في قطر، والسفارة الأميركية في قطر.

آل ثاني وزوجته الشيخة موزة دعمهما مجموعة من الإصلاحات التجريبية والطموحة، تجاوزت حتى مطالب المجتمع والعديد من النخب الليبرالية. جاءت عملية إصلاح التعليم القطري على المستويين الثانوي والجامعي ومن المستوى الأعلى للأدنى، على رأسها العائلة المالكة كقوة دافعة. ولكن، نتيجة لتسارع وتيرة التنفيذ ومحدودية التوعية المجتمعية، بات العديد من جوانب الإصلاح المقصود غارقة في البيروقراطية غير المتوقعة والمقاومة الاجتماعية. وأدى عدم وجود مشاركة جوهرية من مختلف المعنيين بنظام التعليم قبل الشروع في إنشاء نموذج مدارس مستقلة إلى ردود أفعال مجتمعية كبيرة، مما أدى إلى إعادة تطبيق مركزية الرقابة الإدارية والتراجع عن العديد من عناصر الإصلاح الأكثر إثارة للجدل.

في هذه الأثناء، انتهجت كل إمارة في دولة الإمارات العربية المتحدة نهجاً مختلفاً لخصخصة التعليم، حيث تبنت دبي نهج السوق الحرة، ودعمت أبو ظبي نهج دولية. وبسبب الأزمة المالية في دبي، يكتسب النموذج المتمركز حول الدولة نفوذاً حيث تؤكد أبو ظبي على وجود دور أكبر يفوق البنية الاتحادية. كما هو الحال في قطر، لا يوفر نموذج أبو ظبي لإصلاح التعليم سبلاً للمشاركة المجتمعية بشكل كبير، وتظل عملية توليد وتنفيذ إصلاحات التعليم مركزية في المستويات العليا.

تشير النماذج المختلفة لإصلاح التعليم العالي التي تنتهجها دول مجلس التعاون الخليجي الثلاثة إلى أن الديموغرافيا والأيدولوجيا والموارد تؤثر جميعها على الدرجة التي تصل إليها المملكة في سعيها نحو الابتكار المؤسسي. ومع ذلك، فالتكتيك المشترك هو استخدام المؤسسات الجديدة أو الخارجية مثل مجلس أبوظبي للتعليم، ومؤسسة قطر، وشركة أرامكو السعودية، للتحايل على البيروقراطية المتضخمة والتنفيذ السريع لمشروعات إصلاح تجريبية بارزة. مع ذلك، لا يعبر المشروع التجريبي عن تحول شامل. فبينما قد تعزز إصلاحات التعليم التحرر في قطاعات أخرى من المجتمع - سواء عن طريق خلق جماهير أكثر تعلماً وأكثر قدرة على التعبير عن مطالبها، أو عن طريق "التأثير الإرشادي" - من غير المرجح أن تقدم نموذجاً حقيقياً لإصلاح قابل للتكرار.

تبقى مسألة إذا ما كان يمكن لنموذج "التحديث الأتوقراطي" الحالي أن يوفر مؤسسات عامة دينامية وقادرة على المنافسة عالمياً خاضعة للدراسة. وكما يتضح من إنشاء المدن التعليمية والمؤسسات الموازية، فمن الممكن تنفيذ نموذج الإصلاحات بسرعة من خلال المناورة البيروقراطية. ومع ذلك، فإن هذه الجهود مقيدة إلى حد كبير، وقدرتها على اختراق بقية النظام محدودة. الإصلاح الشامل والمستدام يتطلب تشاوراً اجتماعياً أوسع وطرق مشاركة للحد من ردود الفعل وزيادة الاستجابة البيروقراطية. بدون مثل هذه الآليات، من المرجح أن يظل إصلاح التعليم سطحيًا وغير كافٍ لهذه المهمة.

مع بداية الانتفاضات العربية، واجهت دول الخليج ضغوطاً متزايدة على موازين حكمها التقليدي. ظلت ممالك الخليج النفطية تقاوم الإصلاح السياسي، وتلائم رد فعلها على الربيع العربي مع هذا النهج إلى حد بعيد. ومع ذلك، فالتركيز على التحرر السياسي فقط هو تجاهل للإصلاحات الاجتماعية والبيروقراطية الطموحة التي انطلقت هناك في السنوات الأخيرة. من نواح عديدة، تقدم العمليات والضغوط المرتبطة بإصلاح "المؤسسات الاجتماعية" في الدولة - سواء كان ذلك نتيجة لضغوط من النخب السياسية أو المواطنين أو المجتمع الدولي - دروساً هامة للإصلاح المؤسسي الأوسع في هذه الممالك التي تسعى بحذر نحو التحرر.

تركز هذه الورقة على واحدة من هذه المؤسسات - وهي قطاع التعليم - وتحلل مدى الإصلاح الذي يمكن في إطاره توفير نماذج تحرر أوسع في هذا المجال. إصلاح التعليم في منطقة الخليج هو محاولة مشحونة سياسياً وحساسة اجتماعياً مع احتمال وجود فائزين وخاسرين بين المجموعات المشاركة. تسعى الدراسة، والتي تلقي الضوء على تجارب ثلاث دول خليجية، وهي المملكة العربية السعودية وقطر والإمارات العربية المتحدة، للنظر في مدى نجاح هذه الممالك في الانتقال من البيروقراطية الجامدة وشديدة المركزية إلى نظم أكثر استجابة وابتكاراً وديناميكية.

في حين تتشارك هذه البلدان الثلاثة في خصائص معينة، تختلف تجارب إصلاح التعليم في كل منها اختلافاً كبيراً. لقد جربت البلدان الثلاثة مستويات مختلفة من اللامركزية والخصخصة. في المملكة العربية السعودية مثلاً، تتورط مؤسسة التعليم العالي في كل من ضرورات التحرر وشرعية النظام الدينية.

بدأ حكم آل سعود بإصلاحات تعليمية مثيرة للجدل عن طريق استخدام مؤسسات خارجية لتجاوز المؤسسة الدينية. ووفرت المؤسسات مثل المدن الأكاديمية، والشراكات الدولية، والمنظمات شبه الحكومية في كثير من الأحيان ستاراً للإصلاح. كما وفرت الاعتمادات والمقاييس الدولية أيضاً مرجعاً خارجياً يمكن للنظام استخدامه في الضغط من أجل إصلاحات المناهج الحساسة سياسياً. مكنت هذه الاستراتيجيات النظام السعودي من تعجيل وتيرة إصلاح التعليم دون الدخول في تحدي مباشر مع المؤسسات الثابتة ومصالحها الراسخة. ولكن في غياب الإصلاح الشامل الذي يشمل تلك المصالح الراسخة، يبقى المدى الذي يمكن أن ينجح في إطاره هذا النموذج ويتكرر محدوداً.

على عكس المملكة العربية السعودية، اتخذت قطر خطوات حاسمة لتحويل نظامها التعليمي. ففي ظل عدم وجود جماعات معارضة متماسكة، تمكنت قطر من تنفيذ مشاريع تجريبية في إصلاح التعليم بسرعة وإنشاء أبرز نموذج لفروع جامعية في الشرق الأوسط. قدم الأمير الشيخ حمد بن خليفة

الدينية والسياسية، وعملية الإصلاح السريعة التي مر بها خلال السنوات العشر الماضية.

تم الاعتراف على جميع المستويات بأن بالتعليم ومحو الأمية يمثلان أهمية كبيرة في المؤلفات العامة الخاصة بالديمقراطية. وقد ازدادا كلاهما أضعافاً في دول الخليج في السنوات الـ ٣٠ الماضية. تؤكد نظريات رأس المال البشري في التعليم بأن المد المرتفع يحمل جميع القوارب - بمعنى أنه كلما ازداد التعليم بين السكان كلما أصبح الاقتصاد أكثر قوة ودينامية. في عام ٢٠٠٣، ربط تقرير التنمية البشرية العربية الصادر عن الأمم المتحدة بشكل واضح بين جودة التعليم العالي ومعدلات العمالة والابتكار التكنولوجي في دول الخليج. وأكد التقرير نفسه كيف أن نوعية التعليم في المؤسسات الأكاديمية في جميع أنحاء الشرق الأوسط، ولاسيما استخدام أسلوب التلقين والاستظهار، قد أدى إلى خريجين غير مؤهلين لمتطلبات سوق العمل في القطاع الخاص. في محاولة للتصدي لهذه المخاوف، أكدت دول الخليج على أهمية بناء "اقتصادات المعرفة"، مع قادة يتطلعون لمثل هذه الاقتصادات الدينامية، مثل كوريا الجنوبية وسنغافورة، للحصول على توجيهات بشأن الإصلاح الاقتصادي واستغلال رأس المال البشري.

بينما لا تقيّم هذه الورقة جودة التعليم في المؤسسات الأكاديمية المعنية، فهي تسعى إلى دراسة مدى أهمية إحداث تغييرات في الوضع الراهن، وكيف تدبر الممالك ردود الفعل المحتملة. كيف ولماذا تشرع دول الخليج في إحداث إصلاحات في التعليم وكيف يمكن لهذه الإصلاحات أن تؤثر على العلاقة التقليدية بين المؤسسة الدينية والنخب الليبرالية وتؤثر بشكل أوسع على التحول البيروقراطي.

ركزت كثير من المؤلفات حول تحرير الشرق الأوسط على الإصلاح السياسي الرسمي. في مثل هذه الدراسات، ينظر إلى تدابير التحرير التي

تدخل دول الخليج القرن الـ ٢١ مع ضغوط هائلة على موازين حكمها التقليدي. وفي ظل امتلاكها لاقتصادات خاضعة بقوة للدولة، وديموغرافية نامية بين الشباب، والضغوط الاجتماعية التي تصاحبها تغيرات اجتماعية وتكنولوجية سريعة، يصبح من المهم أن نفهم إمكانيات وحدود قدرة كل مملكة في التكيف مع هذه التحديات.

تركز هذه الورقة على مسألة كيفية حدوث الإصلاح المؤسسي في نظام ملكي. هل يمكن لأنظمة صارمة أن تحول أنفسها، بدلاً من الاضطراب السياسي، لتكون أكثر مرونة واستجابة؟ تقارن هذه الورقة بين عملية التحرر في إحدى "المؤسسات الاجتماعية" الرئيسية في الدولة، وهي قطاع التعليم، في ثلاث ممالك خليجية كل على حدة، وهي المملكة العربية السعودية وقطر والإمارات العربية المتحدة. ورغم أن هذه الدول تختلف اختلافاً ملحوظاً من ناحية حجم السكان ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، إلا أنها تشترك في نظام ملكي وراثي، وثروة هائلة من النفط والغاز، والدين كقوة اجتماعية. تخضع كل مملكة من هذه الممالك حالياً لدرجات متفاوتة من التحرر الاقتصادي العدواني. وسوف تسعى هذه الورقة إلى دراسة الأسباب والكيفية التي جعلتنا هذه الممالك تتبع نماذج مختلفة لإصلاح التعليم وتأثير ذلك على جهود الإصلاح الأوسع نطاقاً.

يستند التحليل المقدم هنا على العمل الميداني في المملكة العربية السعودية وقطر والإمارات العربية المتحدة. تحاول هذه الورقة أن تقدم تفاصيل التغيير المؤسسي الذي حدث في قطاع التعليم في العقد الماضي، وتحليل كيفية السعي للإصلاح المؤسسي وعلى يد من، عبر مقابلات مع مسؤولين رفيعي المستوى وأفراد عاملين في قطاع التعليم في كل بلد، فضلاً عن وثائق حكومية، وتقارير منظمات غير حكومية، وتغطية الصحف المحلية. تسعى هذه الورقة أن تلقي الضوء على كيفية حدوث إصلاح التعليم في المجال السياسي "الضيق" في ممالك الخليج النفطية.

لماذا التعليم العالي؟

اليوم، مع تلامي السكان الشباب وهو ما يشكل ضغطاً على الحكومة لخلق فرص عمل جديدة، أصبحت المعركة التي تدور حول السيطرة على مؤسسات التعليم أكثر مركزية من أي وقت مضى بالنسبة للهوية الوطنية. قطاع التعليم هو بمثابة نموذج للتحرير المؤسسي في دول الخليج نظراً لدوره المركزي في اقتصاد الدولة السياسي ووضعه في العلاقة بين المصالح

٢ غيدو ستاينبرغ، "علماء الوهابية والدولة السعودية: من ١٧٤٥ إلى الوقت الحاضر"، في المملكة العربية السعودية في الميزان: الاقتصاد السياسي والمجتمع والشؤون الخارجية، المحرران، بول آرثر وغيرد نونيمان (نيويورك: مطبعة جامعة نيويورك، ٢٠٠٦)، ٢٤.

٣ مجموعة البنك الدولي "بناء مجتمعات المعرفة: التحديات الجديدة للتعليم العالي" ٢٠٠٢؛ المنتدى الاقتصادي العالمي "تقرير التنافسية العالمي"، مركز التنمية الدولية، ٢٠٠٠.

٤ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "تقرير التنمية البشرية العربية: بناء مجتمع المعرفة" ٢٠٠٣.

٥ حضرت ثلاث ورش عمل ومؤتمرات ترعاها الحكومة والفرقة التجارية بجدة حول "اقتصاد المعرفة" في المملكة العربية السعودية عندما كنت في جدة في الفترة من يناير إلى مايو ٢٠٠٨. انظر زامبلا بنجلولا، "تنشئة اقتصاد المعرفة في قطر"، مركز بروكنجز للسياسات الإعلامية بالدوحة، سبتمبر ٢٠١١.

<http://www.brookings.edu/~media/Files/rc/reports/2011/09_qatar_bunqlawala/09_qatar_bunqlawala.pdf>

١ لغرض هذا البحث، أستخدم مصطلح "المؤسسات الاجتماعية" لتشمل المؤسسات التي تمكس سلطة الدولة في المجال الاجتماعي، أي الإعلام والتعليم والصحة في مقابل المؤسسات التقليدية الخاضعة لسلطة الدولة، مثل الجيش أو الهيكل السياسي الرسمي.

تشمل استحداث المجلس أو الشورى (البرلمان أو الهيئة الاستشارية) في العملية الديمقراطية على أنها الهدف النهائي. ومع ذلك، ظلت ممالك النفط في الخليج مقاومة لعملية إرساء الديمقراطية إلى حد كبير، حتى عندما تشرع في إحداث إصلاح مجتمعي وبيروقراطي طموح. عزا العلماء وصناع السياسة "الاستثنائية" الديمقراطية المفترضة في المنطقة لأسباب متنوعة مثل الدعم الخارجي للأنظمة الاستبدادية، وتأثير الإسلام،^٧ وراث الاستعمار،^٨ ووفرة النفط،^٩ والتحزب القبلي،^{١٠} والقيود الثقافية.^{١١} ومع ذلك، في ضوء الربيع العربي، لا بد من إعادة النظر في نظريات الاستبداد المستمر في الشرق الأوسط. في بعض النواحي، العمليات التي ينطوي عليها إصلاح قطاع التعليم العالي، سواء بدافع من النخب السياسية، أو الضغط الشعبي، أو المخاوف الدولية، قد تكون نموذجاً لمزيد من الإصلاحات السياسية والاجتماعية في هذه الممالك التي تسعى بحذر للتحريك. عملية الإصلاح - أي الجهات المعنية بعملية المساومة وتيرة التسوية - أمر ضروري لفهم نوع الإصلاح الذي يظهر.

٦ يقول غريغوري غوز إن بقاء واستمرار السيطرة الاستبدادية في ممالك الخليج وقدرتها على مقاومة الضغوط من أجل التحرر السياسي يرجع إلى الحماية القصوى من قبل أطراف خارجية مثل الولايات المتحدة والمصالح الغربية المختلفة. ومع هذا، فإن التحليل لا يأخذ في الحسبان الإصلاحات التي تحدث، حتى في الأنظمة الغربية المتحالفة معها - مثل المملكة العربية السعودية. غريغوري غوز، ممالك النفط: التحديات الداخلية والأمنية في دول الخليج العربي (نيويورك: مجلس العلاقات الخارجية، ١٩٩٤)، ١٧٥-١٩٩.

٧ تيمور كوران، الاختلاف الطويل: كيف تميح الشريعة الإسلامية الشرق الأوسط (برينستون: مطبعة جامعة برينستون، ٢٠١٠). يناقش تيمور كوران الشريعة الإسلامية، وخاصة معاملتها للملكية التجارية لإجباط خلق شركات كبيرة ومعقدة كما توجد في النموذج الأوروبي حتى أواخر القرن الـ١٩. أرجع جون واتربوري انعدام الديمقراطية في الخليج إلى الطبيعة الفريدة للإسلام السياسي كمتغير كبير متداخل قد يؤخر التقدم على طول المنحنى للخروج من الاستبداد إلى ترسيخ الديمقراطية. جون واتربوري "ديمقراطية بدون ديمقراطيين؟: إمكانات التحرر السياسي في الشرق الأوسط"، في ديمقراطية بدون ديمقراطيين؟ تجديد السياسة في العالم الإسلامي، المحرر: غسان سلامة (لندن: أي بي تورييس، ١٩٩٤).

٨ مالكوم باب، صناعة الشرق الأدنى الحديث (لندن ونيويورك: شركة لونجمان، ١٩٨٧)؛ ووليام كيلفلاند، تاريخ الشرق الأوسط الحديث، الطبعة الثانية (بولدر، كولورادو: مطبعة وست فيو، ٢٠٠٠)؛ وتوبي دودج، اختراع العراق (نيويورك، نيويورك: مطبعة جامعة كولومبيا، ٢٠٠٢).

٩ سيتم مناقشة الربعية مرة أخرى في القسم الخامس.

١٠ جوزيف كوستنار، "تحويل الثنائيات"، في كوين القبائل والدولة في الشرق الأوسط، المحرران: فيليب خوري وجوزيف كوستنار (بيركلي: مطبعة جامعة كاليفورنيا، ١٩٩٠)، ٢٢٦-٢٥١؛ انظر أيضاً مضاوي الرشيد أن "سياسة التغليف: سياسة السعودية تجاه المعارضة القبلية والدينية"، الدراسات الشرق أوسطية ٣٢، رقم ١ (يناير ١٩٩٦): ٩٦-١١٩.

١١ صموئيل هنتنغتون "صدام الحضارات؟" الشؤون الخارجية ٧٢، رقم ٣ (صيف ١٩٩٢).

قضية إصلاح التعليم في المملكة العربية السعودية ٢٠١١-٢٠٠٠

قطاع التعليم العالي هو مؤسسة حيوية لنظام الحكم في السعودية نظرًا لأنه يساهم في ضرورات التحرير والقوى المحركة للشرعية الدينية للنظام. يسمح دخل النفط بلا شك بتخفيف ضغط قصير المدى من الاضطراب السياسي، كما ظهر في إعلان الملك عبد الله عن منحة الرعاية الاجتماعية التي بلغت ٢٩,٥ مليار دولار بعد انهيار الأنظمة الاستبدادية في تونس ومصر.^{١٢} ومع ذلك، لا تقسر نماذج الدول الريعية التقليدية للاستقطاب والموافقة على نحو مرض المساومة السياسية التي استخدمتها الدولة مع النخب التجارية والعائلية، وكذلك مع المؤسسة الدينية المحافظة، لمتابعة إصلاح التعليم.

بسبب التوسع السريع للقطاع العام في سبعينات وثمانينات القرن العشرين مع تدفق الثروة النفطية، تبحت الغالبية العظمى من الطلاب السعوديين عن وظيفة عامة بعد التخرج.^{١٣} المرونة في الانتقال بين الوظائف منخفضة وحوافز تعزيز المهارات محدودة. يضمن التوظيف في القطاع العام في المملكة العربية السعودية وصول سهل وعمل إداري بدلاً من بناء المهارات المرتبطة باحتياجات سوق العمل.^{١٤} ومع تكثيف قوى العولمة والاضطرابات الإقليمية الضغط على نظام آل سعود للتصدي لانعدام فرص العمل، بات إصلاح النظام التعليمي أكثر أهمية لثروات البلاد.

العلماء والتعليم

بينما شكلت أطراف متعددة عملية التغيير الاجتماعي والسياسي في المملكة العربية السعودية، تحظى القليل من هذه الأطراف بدور الهيمنة مثل ذلك الدور الذي لعبه حركة العلماء الوهابية، الوهابية، كانت حركة الإصلاح الديني في القرن الـ ١٨، وهي مركزية في تشكيل الدولة في المملكة العربية السعودية والحفاظ على نظام آل سعود.^{١٥} حكم آل سعود وفقاً لمعايير ولي العهد الإسلامية (القيادة الشرعية)، ودعم العلماء (علماء الدين)

تبرز المملكة العربية السعودية بين ممالك الخليج العربي نظراً لحجم نظام حكمها، ونفوذها الاستراتيجي داخل منطقة الخليج وخارجها،^{١٦} ونفوذها المتميز في العالم الإسلامي كحارس أقدس لموقعين في الإسلام، مكة المكرمة والمدينة المنورة. تقدر نسبة البطالة في أي مكان من ١٠ إلى ٢٠ في المئة بين الرجال مع فرص عمل محدودة للغاية بين النساء، والقليل من خلق فرص عمل في القطاع الخاص.^{١٧} وفقاً للإحصاءات الرسمية السعودية، ٢٧ في المئة من السعوديين تحت سن ٢٠ كانوا عاطلين عن العمل في عام ٢٠٠٩،^{١٨} وهي مشكلة تفاقت بسبب الاعتماد على العمالة الأجنبية^{١٩} وتراجع الدعم الحكومي.^{٢٠} حتى مع ارتفاع أسعار النفط، جاء تصنيف نصيب الفرد في المملكة العربية السعودية في الناتج المحلي الإجمالي وهو ٢٤,٠٠٠ دولار في الترتيب قبل الأخير بين دول مجلس التعاون الخليجي.^{٢١}

١٢ يلاحظ غيرد نونيمان أن المملكة العربية السعودية لديها أكبر نظام حكم بين ممالك الخليج - مما يؤدي لدينامية مختلفة من التغيير السياسي. ويقول "هذه أنظمة حاكمة صغيرة، تتميز بشبكة شخصية وعلاقات قرابة وغيرها من الشبكات الاجتماعية القوية الأخرى التي تتخطى الانتماءات الأيديولوجية والاقتصادية. قد يكون التحكم في التغيير أكثر سهولة هنا". غيرد نونيمان "الإصلاح السياسي في ممالك الخليج: من التحرير إلى التحول الديمقراطي". في الإصلاح في ممالك النفط في الشرق الأوسط، المحرران: أنوشيرافان احتشامي وستيفن رايت (القراءة، بيركشاير: مطبعة ايثاكا، ٢٠٠٨)، ٢٢.

١٣ تحتوي المملكة العربية السعودية على ربع الاحتياطي العالمي المؤكد من النفط.

١٤ تتفاوت البيانات عن البطالة في السعودية: كانت تقديرات عام ٢٠٠٢ عن البطالة هي ٢٠ في المئة، في حين قدرت بيانات عام ٢٠٠٨ الواردة من وزارة الاقتصاد والتخطيط البطالة بنسبة ٨,٨ في المئة؛ انظر

<<http://www.susris.com/2010/06/17/saudi-arabia-economics-june-2010/>>

جاسم علي، "المملكة العربية السعودية بحاجة إلى معالجة البطالة بين الشباب"، أخبار الخليج، ١٦ مارس ٢٠٠٨،

<http://www.gulfnews.com/business/Comment_and_Analysis/10197633.html>

؛ كتاب حقائق العالم الصادر عن وكالة الاستخبارات الأمريكية، "المملكة العربية السعودية"

<<https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/print/sa.html>>

١٥ جون سفاكياناكيس "البنك السعودي الفرنسي: اقتصاد المملكة العربية السعودية - مآزق العمالة"، استخبارات الخليج، ٢١ فبراير ٢٠١١،

<<http://www.thegulfintelligence.com/Docs.Viewer/8ad91021-1053-43d7-b8a8-d250151257ab/default.aspx>>

١٦ المرجع نفسه.

١٧ غوز، ممالك النفط.

١٨ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "مذكرة شرح عن المؤشرات المركبة في تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٠: المملكة العربية السعودية ٢٠١٠،

<<http://hdrstats.undp.org/images/explanations/SAU.pdf>>

١٩ نواف عبيد، "لن تكون هناك انتفاضة في المملكة العربية السعودية"، السياسة الخارجية، ١٠ مارس ٢٠١١.

٢٠ سفاكياناكيس، "اقتصاد السعودية - مآزق العمالة".

٢١ شارون شوخات: "اقتصادات مجلس التعاون الخليجي: التنوع والإصلاح"، برنامج أبحاث الكويت عن التنمية والحكم والعولمة في دول الخليج في كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية، فبراير ٢٠٠٨. مناقشة حول هذه المسألة كما تتصل بقطر والإمارات العربية المتحدة، انظر زامبلا بنجلالوالا "الشباب والمعلمين والمعالمين من القطاع العام: تحقيق طموحات الخريجين وتنوع فرص العمل في قطر والإمارات العربية المتحدة"، ورقة تحليل صادرة عن مركز بروكيجز الدوحة، نوفمبر ٢٠١١.

٢٢ جون س. حبيب، "أصول الوهابية في الدولة السعودية المعاصرة"، في الدين والسياسة في المملكة العربية السعودية، المحرران: محمد أيوب وحسن كوسبالابان (بولدر، كولورادو: لين راينر، ٢٠٠٩)، ٧٥-٧٤.

أمر ضروري للحفاظ على سلطته في هذا المجال.^{٢٢} في الواقع، تعني هذه "الصفقة الكبرى" بين آل سعود والعلماء أن يحتفظ الأول بالهيمنة على المجالين السياسي والعسكري للدولة في حين يمارس الأخير النفوذ على المجالات الاجتماعية - بما في ذلك التعليم والقضاء.

ومع ذلك، كانت العلاقة بين آل سعود ورجال الدين بعيدة عن السكون. العلماء أنفسهم ليسوا نظاماً موحدًا. فقد انشقوا بمعارضتهم لنظام آل سعود في مناسبات عدة - كان أبرزها خلال حصار عام ١٩٧٩ في المسجد الحرام في مكة؛ وفي بداية التسعينات من القرن العشرين بعد تمركز القوات الأمريكية في المملكة العربية السعودية؛ وآخرها خلال الاحتجاجات ضد إصلاح التعليم والاختلاط بين الجنسين.^{٢٣} هذه العلاقة بين العلماء الذين ترعاهم الدولة أو "العلماء الرسميين" والأصوات الدينية المعارضة هي علاقة معقدة ولها تأثير كبير على الديناميكية بين جهود الإصلاح الليبرالية والدولة، ولاسيما في مجال التعليم.^{٢٤}

بحلول منتصف الثمانينات من القرن العشرين، كان النظام قد تحرك لدعم شرعيته الدينية، وشارك بطريقة نظامية في اختيار وتوطيد العلماء من خلال التأكيد على الطابع الوهابي للدولة. واشتمل هذا على منح الزعماء الدينيين سلطة أكبر في مجال المؤسسات "اللينة" -- وتشمل التعليم وقواعد السلوك الاجتماعي. كان هذا التحول أكثر وضوحًا في الانتقال الحاد من إصلاحات التعليم الليبرالي تحت حكم الملك فيصل (حكم بين عامي ١٩٦٤-١٩٧٥). تم تسليط الضوء على المناهج الدينية، وزاد تمويل الجامعات الدينية بشكل كبير،^{٢٥} ووضعت الجامعات تحت رقابة صارمة من وزارة التعليم العالي التي كانت قد تأسست في عام ١٩٧٥،^{٢٦} في عام ١٩٨٢، تم إلغاء ترخيص برامج الدراسة في الخارج مع الغرب مؤقتًا وتم استدعاء الطلبة السعوديين الذين يدرسون في الخارج في منتصف العام الدراسي.^{٢٧} منعت اللوائح الجديدة الطالبات من الدراسة في الخارج.^{٢٨} وفي الوقت نفسه، أدارت الجامعات المراكز الصيفية لتعزيز التربية الإسلامية للطلبة.^{٢٩} في حين زاد إجمالي عدد المتحقيين من الطلاب طوال الثمانينات

من القرن العشرين، تم تخصيص الموارد على نحو غير متناسب للجامعات الدينية والبرامج.^{٣٠} ومع مرور الوقت أصبح قطاع التعليم العالي أقل دينامية، وبات تحت سيطرة المصالح الدينية في وزارتي التربية والتعليم العالي طوال عقدي الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين.

ابتداءً من أواخر ثمانينات القرن العشرين، ركزت المؤسسات على القطاع الخاص، كمثال أصبحت وزارتي التجارة والعمل ساحتين مركزيين للضغط للتوجه نحو التحرير.^{٣١} ومع ذلك، أمست هذه الجهود في وضع حرج مع ظهور المعارضة الإسلامية التي عارضت تمركز القوات الأمريكية في المملكة خلال حرب الخليج الأولى. وفي أعقاب الحرب، أصبح رجال الدين الذين يعارضون التأسيس وأتباعهم من الشباب يعرفون باسم حركة الصحوة. تلقى هؤلاء العلماء غير الرسميين أو المنشقين تعليمهم في المؤسسات الدينية السعودية في الثمانينات من القرن العشرين، خلال ذروة الدعوة إلى الجهاد في أفغانستان. وعمل الإخوان المسلمون في مصر وسوريا كمصدر إلهام إضافي، حيث قام العديد منهم بالتدريس في الجامعات السعودية.^{٣٢} طوال الثمانينات من القرن العشرين، عملت الجهود التي بذلها النظام لاستمالة المعارضة الدينية عن طريق تعزيز سلطة المؤسسات الدينية على تمكين وتشجيع ذات القوى التي أمل في تقويضها.^{٣٣}

حملت السياسات التعليمية في ثمانينات وتسعينات القرن العشرين ثمرة مرة مع انفصال كبير بين مهارات خريجي الجامعات واحتياجات سوق العمل. وبحلول أواخر تسعينات القرن العشرين، كان لا يمكن إنكار الضغوط المزدوجة التي نتجت عن الزيادة الديموغرافية للشباب^{٣٤} ونقص الخريجين المهرة. في الواقع، بحلول عام ١٩٩٥، التحق أكثر من ٢٥ في المئة من طلاب الجامعات بالجامعات الدينية. وكان أكثر من ٧٥ في المئة من الخريجين الذين كانوا يبحثون عن عمل يحملون تخصصات في الدراسات الإنسانية أو الدينية.^{٣٥} وبحلول عام ٢٠٠١، كان هناك ٥٠٠٠٠ وظيفة فقط في القطاع الخاص لكل ١٠٠٠٠٠ خريج جامعي - بغض النظر عن تنسب المهارات. في الوقت نفسه، ارتفعت أعداد القوى العاملة الوطنية الأجنبية التي تتمتع بمهارات عالية إلى أكثر من مليوني نسمة.^{٣٦}

٢٢ تيم نيلوك، المملكة العربية السعودية: السلطة والشرعية والبقاء (نيويورك: روتليدج، ٢٠٠٦)، ١١-١٢. في دراسته للدولة السعودية، قدم نيلوك مزيد من التفصيل عن عدة أنواع فرعية من الشرعية التي كانت ضرورية لبقاء النظام: الشرعية الأيديولوجية والتقليدية والشخصية والهيكليّة. انظر أيضًا جون س. حبيب، "أصول الوهابية في الدولة السعودية المعاصرة".

٢٤ للحصول على ملخص ممتاز وموجز عن الوهابية في المملكة العربية السعودية انظر غيدو شتاينبرغ، "علماء الوهابية والدولة السعودية: من ١٧٤٥ إلى الوقت الحاضر"، في السعودية في الميزان، المحرران، آرثر ونونيمان، ١١.

٢٥ نواف عبيد، "قوة القادة الإسلاميين في المملكة العربية السعودية" ميدل إيست كوارترلي (سبتمبر ١٩٩٩)، ٥١-٥٨.

<<http://www.meforum.org/482/the-power-of-saudi-arabias-islamic-leaders>>.

٢٦ ميكايلا بروكوب "حرب الأفكار: التعليم في المملكة العربية السعودية" في العربية السعودية في الميزان، المحرران، آرثر ونونيمان، ٦١.

٢٧ محمد عيسى فهمي، التعليم العالي وبناء الأمة: دراسة حالة لجامعة الملك عبد العزيز (جامعة إلينوي في أوربانا شامبين، ١٩٨٢)، ٧٩.

٢٨ أليكسي فاسيليف، تاريخ المملكة العربية السعودية (لندن: شركة دار الساقى، ٢٠٠٠)، ٢٩٧.

٢٩ المرجع نفسه.

٣٠ عبد الله الهيدان "التعليم العالي والتنمية السياسية والاستقرار في المملكة العربية السعودية"، رسالة دكتوراه، جامعة جنوب كاليفورنيا، ١٩٩٤، ٢١٠.

٣١ جاد ج. غلبار، عقد النفط في الشرق الأوسط وما بعده (لندن، بورتلاند OR: فرانك كاس، ١٩٩٧)، ٧٧-١٠١؛ وناصر إبراهيم راشد، الملك فهد والتطور الكبير في المملكة العربية السعودية (جوليان، MO: المعهد الدولي للتكنولوجيا، ١٩٨٧)، ١٢٢.

٣٢ ستيفن هيرتوغ، "المحسوبية المقسمة: الاقتصاد السياسي في جهود السعودية للإصلاح الاقتصادي"، في المملكة العربية السعودية في الميزان، ١٢٩.

٣٣ هرايز دكمجيان "صعود الإسلام السياسي في المملكة العربية السعودية"، ميدل إيست جورنال، ٤٨، رقم ٤ (خريف ١٩٩٤): ٦٢٧-٦٤٤.

٣٤ توبي جونز، "الإحياء الديني وتحديه للنظام في المملكة العربية السعودية"، في الدين والسياسة في المملكة العربية السعودية، المحرران، أيوب وكوسالابان، ١٠٩.

٣٥ وفقًا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كان أكثر من ٥٠ في المئة من السكان تحت سن ١٨ سنة في عام ١٩٩٥. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، قاعدة بيانات السكان.

٣٦ غوين أكرهليك "شبيكات المعارضة: الحركة الإسلامية والإصلاح في المملكة العربية السعودية"، موقع مجلس بحوث العلوم الاجتماعية، <http://essays.ssrc.org/sept11/essays/okruhlik_text_only.htm>

٣٧ للحصول على تحليل عميق للتوترات التي تؤثر في معدلات البطالة بين الشباب والمؤسسات الاجتماعية الراكدة انظر نيل ماكفاركوهار "الثمة المرهفة للطبقة العاملة في المملكة العربية السعودية"، نيويورك تايمز، ٢٦ أغسطس ٢٠٠١.

خلقت الضغوط الاقتصادية على النظام، متمثلة في ارتفاع معدلات البطالة، جنباً إلى جنب مع القوة المتنامية لرجال الأعمال والنخب التكنولوجية الجديدة، مجموعة ضغط من أجل إصلاح التعليم العالي. الاهتمام الداخلي والدولي المتزايد بالتطرف في المجتمع السعودي بعد أحداث ١١ سبتمبر أضعف تماسك وقوة العلماء وزاد المساحة السياسية المتاحة للنخب الليبرالية للضغط من أجل إصلاح التعليم. للقيام بذلك، حثت هذه النخب على الخصخصة والشراكات الدولية التي تقلل من سيطرة العلماء في مجال التعليم.

بدأت الكليات الخاصة الأولى - وهي دار الحكمة، كلية عفت للمرأة (الآن جامعة عفت) وكلية سلطان في الرياض (الآن جامعة الأمير سلطان) - في عام ١٩٩٩ بدعم من النخبة من رجال الأعمال وعدد من أعضاء العائلة الملكية.^{٤٤} ولتحتفظ بانفصالها عن نظام التعليم العالي المركزي اتبعت عدة استراتيجيات: التمويل المستقل، والانتماء للهيئات الدولية مثل منظمات الاعتماد؛ المقاييس الدولية مثل تصنيف شنغهاي^{٤٥}؛ والرعاية الملكية.^{٤٦} كانت هذه الكليات مبادرات تجريبية؛ ويجب كتابة قواعد اللعبة الآن. لم يتضح ما إذا كان التمويل سيسمح للكليات الخاصة بالحفاظ على المسافة التي تفصلها عن رقابة وزارة التعليم العالي. اعتمدت هذه الكليات أساساً على العلاقات غير الرسمية والدعم الضمني من أعضاء نظام آل سعود للحفاظ على وضعها المتميز واستقلالها.

عقب هجمات ١١ سبتمبر، انتقل التعليم العالي الخاص من الهامش التجريبي بقيادة مجموعة صغيرة من "المبدعين" الليبراليين ليصبح نشاطاً تقره الحكومة. ومع تركيز وسائل الإعلام الدولية بشكل متزايد على نظام التعليم في المملكة العربية السعودية وعلاقته بالتطرف الداخلي، كان هناك مساحة سياسية أكبر للنخب الليبرالية للضغط على النظام لمزيد من الطموحات في إصلاحات اجتماعية واقتصادية. ومع ذلك، قدم الاهتمام الدولي شيئاً ذا حدين بالنسبة لمصليحي التعليم: من جهة، خلق هذا الاهتمام مساحة للنقاش داخل النظام مع السماح للمجتمع الدولي بتوجيه الاتهامات الأكثر تشدداً؛ ومن ناحية أخرى، أجبر كل من النظام والإصلاحيين لإثبات أنهما لا يسعيان في مواصلة إصلاح التعليم كاستجابة للضغوط "الغربية" فحسب.^{٤٧}

بحلول عام ٢٠٠٨، توسع التعليم الخاص خارج نطاق حفنة من المؤسسات الصغيرة وانتشر في عدد من الكليات والجامعات الخاصة (انظر الشكل ١). وتجدر الإشارة إلى أنه في حين ازداد عدد الكليات الخاصة أضعافاً

مع بداية القرن الجديد، أصبح واضحاً أن نظام التعليم في حاجة إلى إصلاح. ومع ذلك، واجه نظام آل سعود عقبات كبيرة في إدارة عملية زعزعة الاستقرار المحتملة لإصلاح التعليم. كانت إحدى العقبات هي قطاع البيروقراطية الضخم غير العملي. سمحت الثروة النفطية للمملكة بتوظيف نسبة كبيرة بشكل غير متناسب من مواطنيها في القطاع العام. وعلى نحو لا يثير الدهشة، أضعف هذا دينامية مؤسسات القطاع العام. التحويل السريع للعديد من القطاعات مثل التعليم العالي غالباً ما يتطلب من النظام الالتفاف حول المصالح البيروقراطية والاجتماعية الراسخة. وعندئذ يصبح الإصلاح محاولة مشحونة سياسياً مع فائزين وخاسرين محتملين من بين مجموعات متنوعة.

بحلول عام ٢٠١٠، قامت وزارة التعليم العالي بفتح أكثر من ١٠٠ جامعة وكلية جديدة في أربع سنوات، وتضاعفت الميزانية الوطنية للتعليم ثلاث مرات منذ عام ٢٠٠٤ (بلغت في نهاية المطاف ٢٥ في المئة من الميزانية الوطنية).^{٤٨} وأشيد بإصلاح التعليم باعتباره ركيزة للجهود المبذولة لتنويع الاقتصاد السعودي، و"سعودة" شركات المملكة، ومعالجة أوجه القصور في سوق العمل والبطالة المتزايدة بين الشباب.^{٤٩} وتم رفع الحظر المفروض على الكليات والجامعات الخاصة وتوسع قطاع التعليم العالي الخاص توسعاً كبيراً.^{٥٠} وانفتح الخطاب السياسي حول التعليم لدرجة أن الصحف التي تديرها الحكومة ناقشت في كثير من الأحيان مزايا التعليم الخاص في مقابل التعليم العام، والتعليم الديني في مقابل التعليم العلمي.^{٥١} ثمه حادثتان تعكسان الاتجاه المتحرر في قطاع التعليم في ذلك الوقت. في عام ٢٠٠٩، افتتحت جامعة الملك عبد الله للعلوم والتكنولوجيا (KAUST)، وقيل أنها تمتعت بـ ١٥ مليار دولار من الهبات،^{٥٢} ومنهج مستقل، ومجلس مستشارين دوليين، والنص على التعليم المختلط في وثيقتها التأسيسية.^{٥٣} شهد ذلك العام أيضاً تعيين أول امرأة في وظيفة تتساوى مع منصب في مجلس الوزراء، وهي نائب وزير التربية والتعليم.

ماذا حدث؟ كيف نقل مصليحي التعليم، سواء داخل أو خارج النظام، تحديات الإصلاح التي أقيمت قطاع التعليم متخلفاً إلى حد كبير لأكثر من ٢٠ عاماً وتحت سيطرة المصالح الدينية؟ والأهم من ذلك، هل ستصمد هذه الإصلاحات؟

٢٨ زفيكا كريجر، "المملكة العربية السعودية: الإصلاحات في التعليم العالي تثير الأسئلة" نشرة الإصلاح العربي ٥، رقم ١٠ (٢٠٠٧)، ١٠.

٢٩ سفاكياناكيس، "اقتصاد السعودية - مآزق العمالة".

٤٠ "التعليم العالي في المملكة العربية السعودية"، تقرير موجز ١٤٢٨ هـ، وزارة التعليم العالي، المملكة العربية السعودية.

<http://www.mohe.gov.sa/en/aboutus/Pages/Achievements-and-aspirations.aspx>

٤١ أحد الأمثلة على ذلك: مينا الغرابي، "ندوة حول التطرف والإرهاب في لندن تبحث في قضايا التعليم والمواطنة والتقاليد الاجتماعية؛ يقول المشاركون أن مكافحة الإرهاب تتطلب الإصلاح ومراجعة المناهج"، جريدة الشرق الأوسط، ٣ ديسمبر ٢٠٠٥

٤٢ القيمة الدقيقة للوقف غير معلنة؛ نائب الرئيس للتعليم، جامعة الملك عبد الله، مقابلة هاتفية قام بها المؤلف، الدمام، السعودية، مارس ٢٠١١.

٤٣ المرجع نفسه: التعليم المختلط بموجب المرسوم الملكي، ولكن مضمون المرسوم الملكي غير معلن.

٤٤ تأسست كلية عفت في البداية كمدرسة نهائية للنخب بواسطة الملكة عفت عام ١٩٥٦، وانظر كاترين بارسينين، "الدور المتغير للمرأة" في الملك فيصل والتحديث في المملكة العربية السعودية، المحرر، ويلارد بيلنج (لوييفيل، كنتاكي: فونز فيتاي للنشر، ٢٠٠٧). لم يتم الاعتراف بها "ككلية خاصة" حتى عام ١٩٩٩. مقابلة، مدير كلية عفت، ٢٠٠٩.

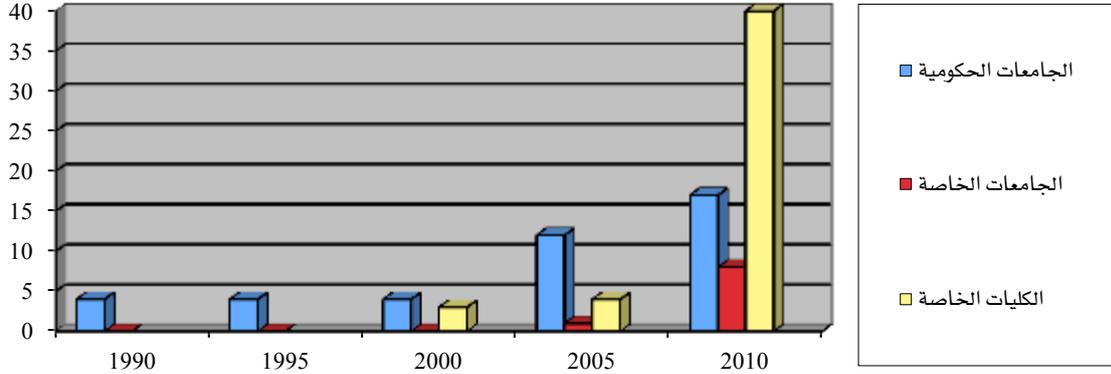
٤٥ يعتبر تصنيف شنغهاي للجامعات، والمعروف أيضاً باسم الترتيب الأكاديمي للجامعات العالم (ARWU) واحداً من أكثر التصنيفات تأثيراً واتساعاً في تصنيف الجامعات الدولية.

٤٦ مقابلات المؤلف مع مسؤولي الأكاديميات والكليات الخاصة، جدة، السعودية، أبريل ٢٠٠٨.

٤٧ خالد عجمي، وهو أستاذ في جامعة الإمام سعود في الرياض، اقتباس "مسيرات وجهات نظر الأساتذة السعوديين، ترفض دعوة الإصلاح من الخارج" الجزيرة، ١٦ ديسمبر ٢٠٠٤.

مضاعفة، يعد إنشاء جامعات خاصة قليلة هو أكثر أهمية نظرًا لقدرتها الأكبر على استيعاب المتحقيين. تم تجميع المعلومات من إحصاءات وزارة التعليم العالي، مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات

الشكل ١: الجامعات الحكومية والخاصة ١٩٩٨ - ٢٠١٠



تم تجميع المعلومات من إحصاءات وزارة التعليم العالي، مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات

صرح الدكتور سعود الشمري، وهو عضو في اللجنة التعليمية والعلمية التابعة للمجلس، أن "النظام الحالي لا يخدم احتياجات الاقتصاد والمجتمع. هذا هو النظام القديم مع تغييرات قليلة فقط في قطاعات الإدارة والتمويل. المحتوى التعليمي لم يتغير... يجب إطلاق سراح "التعليم العالي" من القيود البيروقراطية والمالية".^{٤٨}

كأحد مصلي التعليم العالي الذي خدم في عدة لجان داخلية في النظام تهتم بتوسيع التعليم الخاص أوضح:

في حين أن الرؤية واضحة الآن، سيكون التنفيذ صعباً للغاية لأن التعليم العالي "يحتاج إلى أن يتحرر من البيروقراطية الحكومية" والسماح "للجامعات لتصبح أكثر وأكثر استقلالية... أعتقد أنهم لم يعالجوا تلك الاستقلالية حتى الآن، لأن إعطاء الاستقلالية من البيروقراطية الحكومية لشيء ما، مثل أي قضية حكومية أخرى، يعد أمراً صعباً".^{٤٩}

ظل الغموض يكتنف تحديد اللوائح أو "قواعد الطريق" التي تنظم العلاقة بين وزارة التعليم العالي والمؤسسات الخاصة. وكما وصف عميد إحدى الكليات الخاصة العلاقة مع وزارة التعليم العالي: "نواصل الضغط حتى يطلبوا التوقف، لكننا نضرب عليهم طلب التوقف".^{٥٠}

بينما تتمتع الجامعات الخاصة بقدر أكبر من الحرية عن الجامعات العامة من حيث التعاقد مع أعضاء هيئة التدريس والموظفين، واختيار الطلاب،

تكمّن أهمية التعليم العالي الخاص في مجال إصلاح المناهج الدراسية. في الفترة من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٨، كانت الجامعات الخاصة قادرة على البدء في برامج كانت محظورة في السابق (سواء ضمناً أو صراحة) مثل القانون الدولي والتجارة الدولية واستخدام اللغة الإنجليزية كوسيلة للتعليم، مع تقليص ودمج متطلبات منهج اللغة العربية والإسلامية - وهي كل الابتكارات المنهجية التي لم يتم الموافقة عليها من قبل وزارة التعليم العالي في الجامعات العامة.^{٥١} وهو ما لاحظته أحد الأعضاء في لجنة التعليم في مجلس الشورى عام ٢٠٠٨، "أنه ليس سهلاً بالنسبة للحكومة تغيير المناهج الدراسية كما في الجامعات الخاصة".^{٥٢} سعت الجامعات والكليات الخاصة كثيراً للاعتماد الدولي للبرامج الجديدة، لضمان الجودة وجذب الطلاب. وكانت أيضاً قادرة على إجراء أبحاث تعاقدات دولية لأعضاء هيئة التدريس واختيار الطلاب على أساس معايير القبول الخاصة بها.^{٥٣}

التحديات التي تواجه خصخصة التعليم العالي

إلى حد بعيد، الجانب الأكثر تحدياً أمام خصخصة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية هو علاقة المؤسسات الخاصة الجديدة مع وزارة التعليم العالي. في أحد اجتماعات مجلس الشورى في نوفمبر ٢٠٠٦، انتقد الأعضاء بشدة وتيرة ونطاق إصلاح التعليم العالي، ولاسيما المركزية المستمرة في الرقابة البيروقراطية والمالية في ظل وزارة التعليم العالي.^{٥٤}

٤٨ مقابلة المؤلف مع رئيس جامعة خاصة، الرياض، السعودية، مايو ٢٠٠٩.

٤٩ مقابلة المؤلف مع عضو لجنة التعليم في مجلس الشورى، السعودية، مايو ٢٠٠٩.

٥٠ مقابلات المؤلف مع عمداء الكليات الخاصة الأكاديميين، جدة، السعودية، مايو ٢٠٠٩.

٥١ المرجع نفسه.

٥٢ "أعضاء مجلس الشورى السعودي "ينتقدون بشدة" نظام التعليم العالي بالمملكة" عرب نيوز، ٦ نوفمبر ٢٠٠٦.

٥٣ المرجع نفسه.

٥٤ مقابلة المؤلف مع المدير التنفيذي لشركة أرامكو السعودية، جدة، السعودية، أبريل ٢٠٠٨.

٥٥ مقابلة المؤلف مع مسؤول إحدى الكليات الخاصة، جدة، السعودية، أبريل ٢٠٠٨.

وبدء البرنامج، إلا أنها ظلت تعتمد في النهاية على وزارة التعليم العالي لمنح التراخيص والموافقة على المناهج الدراسية. مالت هذه الرقابة للتقلب وفقاً للشخصية، والعلاقات، والرياح السياسية السائدة. كما صاغ ذلك عميد إحدى الكليات ”الربحية“ الخاصة، ”مدة البقاء في المناصب في وزارات التعليم هي مشكلة، لأنه من الصعب تغيير نظام التعليم، ومجموعة كاملة من الآراء، مع بقاء الموظفين كما هم“^{٥٦}. في إحدى مقابلات المتابعة في عام ٢٠١١، ذكر أحد رؤساء الجامعات الخاصة السابقين غموض سيطرة وزارة التعليم العالي على المؤسسات الخاصة باعتبارها العامل الرئيسي وراء قرار تقاعده، قائلاً: ”تركت منصبي لأن التعليم الخاص لم يكن مستقلاً. ماذا تعني كلمة خاص إذا كان لا يختلف عن العام؟“^{٥٧}

التمويل هو تحد آخر ثابت وطويل الأجل في توسيع نطاق التعليم العالي الخاص في المملكة العربية السعودية. لأن التعليم العالي ظل قطاعاً تموله الحكومة فقط على مدى العقود الثلاثة الماضية، لا يوجد نظام لإفراض هؤلاء الذين لا يستطيعون تحمل نفقات التعليم العالي في الكليات والجامعات الخاصة مباشرة.^{٥٨} ومع ذلك، ثمة تزايد في فرص المنح الدراسية المتوفرة لمن يظهرون أفضل أداء في التعليم الخاص.^{٥٩} بالإضافة إلى ذلك، هناك العديد من المؤسسات الخاصة التي تقدم المنح الدراسية، مثل مؤسسة الملك فيصل.^{٦٠}

قضية خصخصة التعليم العالي كوسيلة لإصلاح التعليم الدائم في المملكة العربية السعودية هي قضية مختلطة. فبينما حظيت الكليات الخاصة المدعومة من قبل النخب الليبرالية بفسحة أكبر بكثير في اقتراح تغييرات المناهج الدراسية والبرامج ”التجريبية“ من المؤسسات العامة، تبقى جميع المناهج والدورات الدراسية والتغييرات في المناهج في نهاية المطاف تحت منظار وزارة التعليم العالي. يعتمد استمرار التوسع في التعليم العالي الخاص على التمويل الخاص ورغبة النخبة من رجال الأعمال في مواصلة الضغط من أجل التغيير. الخصخصة وحدها ليست ضماناً للاستقلالية عن الوزارات الحكومية، كما أنها ليست بالضرورة وصفة لجودة التعليم. ومع ذلك، فإنها الخطوة الأولى نحو إقامة المنافسة في قطاع ظل تقليدياً تحت سيطرة النخبة الدينية.

المؤسسات الخارجية

التطور الثاني الكبير في مجال التعليم العالي هو استخدام النظام للمؤسسات الخارجية لتنفيذ مبادرات تعليمية مثيرة للجدل. على عكس الخصخصة، والتي كانت تعتمد على قوى السوق والنخب الليبرالية، أنشأ النظام نفسه ”جزر من الكفاءة“ مثل أرامكو السعودية والهيئة العامة

للاستثمار (SAGIA) لإدارة مشاريع التعليم الرائدة مثل جامعة الملك عبد الله للعلوم والتكنولوجيا. سمحت جيوب الإصلاح هذه للنظام أن يقوم بمشاريع إصلاح ذات رؤية عالية، دون مواجهة مباشرة مع المؤسسات الأكثر رسوخاً والمصالح الدينية التي تقف وراءها. المثال الأول على هذه الإستراتيجية هي جامعة الملك عبد الله للعلوم والتكنولوجيا، وهي مؤسسة أبحاث علمية تركز على التعليم في مستوى الدراسات العليا افتتحها الملك عبد الله عام ٢٠٠٩.^{٦١} يقول أحد خبراء أرامكو المشاركين في تأسيس جامعة الملك عبد الله للعلوم والتكنولوجيا:

تأسست جامعة الملك عبد الله لتكون جامعة دولية عالمية، وليس للطلاب السعوديين فقط... غرضها ليس الحصول على طلاب دراسات عليا، بل الحصول على علماء وعقول وباحثين يمكنهم نقل وترجمة تلك الابتكارات والاختراعات العظيمة وقاعدة البحوث لتغذية الاقتصاد. الغرض منها هو أن تقود احتياجات الاقتصاد وتدفعها هذه الاحتياجات.^{٦٢}

المنهج فيها علماني تماماً، مع عدم وجود دورات مطلوبة في الدين أو اللغة العربية - على النقيض من جميع المؤسسات التعليمية الأخرى في القطاعين الخاص والعام في البلاد. منح الملك عبد الله صراحة الرقابة والسيطرة الحصرية لإنشاء جامعة الملك عبد الله لشركة أرامكو السعودية بدلاً من وزارة التعليم العالي. ومن خلال وضع مؤسسة تعليمية تحت سلطة كيان حكومي آخر غير وزارة التعليم العالي، كان النظام الملكي في الواقع ”يعيد استخدامها“ من أجل الحفاظ على استقلالها عن بقية النظام.^{٦٣} كما وصف أحد المسؤولين الحكوميين استخدام شركة أرامكو لإنشاء جامعة الملك عبد الله للعلوم والتكنولوجيا قائلاً:

أعطى الملك جامعة الملك عبد الله للعلوم والتكنولوجيا لشركة أرامكو لأنه أرادها أن تتجح، وكان يعرف أنه إذا ما تم إعطائها لوزارة التعليم العالي، فإنها سوف تفوص في مستنقع البيروقراطية. في البداية، خصصت ٩ مليار ريال للمبادرة. أرادوا أن يحدث ذلك من خلال وزارة التعليم العالي، ولكن بعد سنتين لم يتمكنوا في وزارة المالية من جعلها مختلطة أو دولية. هل جامعة الملك عبد الله نموذجاً قابلاً للتكرار؟ لا أعرف، إنها نموذج معرفة ما يمكن العمل به وما يمكن تحمله.^{٦٤}

جامعة الملك عبد الله للعلوم والتكنولوجيا هي أيضاً أول جامعة في المملكة يتم إنشائها من الوقف. المبلغ الدقيق للوقف الممنوح لجامعة الملك عبد الله غير مؤكد، ولكن تم تناقل أرقام بين ١٠ إلى ١٥ مليار على نطاق واسع

٥٦ مقابلة المؤلف مع مدير أحد الكليات الربحية الخاصة، جدة، السعودية، أبريل ٢٠٠٨.

٥٧ مقابلة المؤلف مع رئيس جامعة الإمامة، الرياض، السعودية، مايو ٢٠٠٩.

٥٨ مقابلة المؤلف مع مدير كلية إدارة الأعمال، جدة، السعودية، أبريل ٢٠٠٨.

٥٩ على سبيل المثال، في عام ٢٠٠٨ اعتمدت وزارة التعليم العالي لوائح جديدة من شأنها أن تسمح لأعلى ٢٠ في المئة من الطلاب (عن طريق حساب متوسط الدرجات التراكمي) في الكليات الخاصة للحصول على نفقات التعليم كاملة من الحكومة.

٦٠ مقابلة المؤلف مع أستاذ في جامعة الفيصل، جدة، السعودية، أبريل ٢٠٠٨.

٦١ كاريل مورفي، ”الملك يستثمر ١٠ مليار في جامعة جديدة“، الوطني، ٢٢ سبتمبر ٢٠٠٩.

٦٢ مقابلة المؤلف مع نائب رئيس أرامكو السعودية، جدة، السعودية، أبريل ٢٠٠٨.

٦٣ سراج وهاب، ”نريد أن تصل جامعة الملك عبد الله للعلوم والتكنولوجيا لمستوى معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا“ عرب نيوز، ٢١ أكتوبر ٢٠٠٧، <<http://archive.arabnews.com/?page=1§ion=0&article=102682&d=21&tm=10&y=2007>>.

٦٤ مقابلة المؤلف مع مسؤول التعليم في الهيئة العامة للاستثمار، جدة، السعودية، مايو ٢٠٠٩.

في وسائل الإعلام السعودية.^{٦٥} لا يمكن إعادة توجيه الوقف وفقاً للشريعة الإسلامية إلى أغراض أخرى من قبل قرارات حكومية في المستقبل. تأطير شكل الوقف لتمويل جامعة في المصطلح الإسلامي يخدم غرضاً مزدوجاً: لإضفاء الشرعية على هذا المسعى كما يستلهم من الناحية الإسلامية، أو على الأقل بما يتفق مع الشريعة الإسلامية، ولخلق حاجز ديني قانوني أمام إعادة التفاوض اللاحقة للمشروع.^{٦٦} يحظى نموذج الوقف أيضاً بقدرة على التكرار مرة أخرى في جميع أنحاء المملكة.^{٦٧}

استخدم داعمو جامعة الملك عبد الله للعلوم والتكنولوجيا إستراتيجية أخرى لتخفيف ردود الفعل الرجعية المحافظة وهي السعي للشراكات الدولية، في مقابل نموذج الفرع الجامعي الذي اتبعته كل من قطر والإمارات. وبينما اعتمدت جامعة الملك عبد الله للعلوم والتكنولوجيا على خبرة العديد من الجامعات العلمية الغربية أساساً والمعروفة عالمياً - مثل معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، وجامعة هارفارد، وبيركلي - تحرص الجامعة على التأكيد على أنها مؤسسة سعودية، وليست فرع جامعي أو جامعة تقلد الغرب. بدلاً من ذلك، يتم ذكر جامعة الملك عبد الله للعلوم والتكنولوجيا مراراً وتكراراً في وسائل الإعلام السعودية على أنها "مفترق طرق عالمي" مع سنغافورة وكوريا الجنوبية والصين، والتي كثيراً ما تذكر على أنها نماذج إلهام للتممية.^{٦٨}

على الرغم من أن أقل من ألف طالب وطالبة يلتحقون بجامعة الملك عبد الله، تم التأكيد على قدرتها في أن تكون نموذجاً لإصلاح التعليم العالي على مستوى الأمة من قبل كل من أعضاء شركة أرامكو ومسؤولي التعليم العالي.^{٦٩} هذا النموذج "المضني" في مجال الابتكار له فائدة مزدوجة للنظام الملكي: أنه قادر على تنفيذ التغيير المحدود بسرعة ضمن معايير معينة، والقيام بذلك دون مواجهة مباشرة مع المؤسسات القائمة والمصالح الراسخة.

حتى مع حجمها المحدود، دفعت جامعة الملك عبد الله للعلوم والتكنولوجيا الإطار الثقافي المحافظ في عدة أبعاد رئيسية، وهي التعليم المختلط والمناهج العلمانية. في الخطاب الوطني لعام ٢٠٠٧، أعلن الملك عبد الله ان جامعة الملك عبد الله للعلوم والتكنولوجيا ستكون منارة التعليم للجميع - بما في ذلك النساء.^{٧٠} خلافاً لذلك، ففي سائر مؤسسات التعليم العالي الأخرى

في المملكة العربية السعودية، لم يكن مسموحاً للرجال والنساء الدراسة في نفس الحرم الجامعي فقط، بل وفي نفس قاعة الدراسة. على هذا النحو، سرعان ما باتت جامعة الملك عبد الله للعلوم والتكنولوجيا موضع انتقادات المحافظين وأشعلت عاصفة إعلامية بسبب سياستها في التعليم المختلط.^{٧١} في حالة واحدة من هذا القبيل، خص موقع جهادي شهير على شبكة الانترنت جامعة الملك عبد الله للعلوم والتكنولوجيا بأنها "شيء بغيفض" ودعا إلى تدميرها.^{٧٢}

مع ذلك، من خلال عدم تحديد الظروف التي يكون فيها الاختلاط بين الجنسين مسموحاً به، سمح النظام بغموض خصب للمؤسسات الأخرى التي ترغب في الشروع في التعليم المختلط بينما لم يمنع الشرطة الدينية من فرض الفصل بين الجنسين في أماكن أخرى. هذا التكتيك يشير إلى أنه في حين أن أعلى مستويات النظام على استعداد لإنفاق رأس مال سياسي كبير للدفاع عن جامعة الملك عبد الله، إلا أن عليها مواجهة مؤسسات الدولة - محتفظة بتوتر وظيفي بين النظرية والتطبيق.

تحليل إصلاحات التعليم العالي، ٢٠٠٠-٢٠١٠

الأزمة التي فرضتها هجمات ١١ سبتمبر على النظام، جنباً إلى جنب مع تزايد الضغوط الاقتصادية والديموغرافية، خلقت الظروف اللازمة لنظام آل سعود لكي يعيد تقييم موازين حكمه مع العلماء. فبينما لم تكن هجمات ١١ سبتمبر هي الحافز الوحيد لإصلاح التعليم العالي في المملكة، إلا أنه كان عاملاً مساهماً على درجة كبيرة من الأهمية. فقد أتاح للإصلاحيين المحليين مرجعاً خارجياً لمعايير الإصلاح، وخلق فضاء سياسياً للدفاع عن الإصلاح دون أن يوصموا بأنهم أعداء آل سعود، وقدم حافزاً واضحاً للنظام لإعادة تقييم علاقته مع المؤسسة الدينية. على ما يبدو أن إنشاء مدن اقتصادية، وإدخال التعليم الخاص العالي، وزيادة الشراكات التعليمية الدولية قد ظهرت جميعها عبر التفاهات الضمنية بين النخب التجارية والتكنوقراطية والنظام.

عقب أحداث ١١ سبتمبر، انتقل التعليم العالي الخاص من الهامش التجريبي الذي يقوده عدد قليل من "المبدعين" إلى نشاط تُقره الحكومة ويؤثر في سلوك وخطاب مؤسسات ووزارات الدولة للتعليم العالي. ومع ذلك، فإن النظام لا يملك سلطة لا حدود لها لفرض تغيير تعليمي، كما توقع المنظرين الريعيين التقليديين، بل يجب عليه المناورة حول بيروقراطيته الخاصة. هذه الهياكل البيروقراطية القائمة تعكس تسويات مسبقة مع المصالح المجتمعية.^{٧٣}

٧١ على سبيل المثال، أحمد المصري، "طبقة المثقفين في مواجهة معارضة الشيوخ"، القدس العربي أونلاين، ٢ أكتوبر ٢٠٠٩ عبر وورد نيوز كونيكشن (ترجمة).

٧٢ "أبو يحيى الليبي ينتقد علماء السعودية، التعليم الغربي في المملكة العربية السعودية"، ملخص مركز المصادر المفتوحة (OSC) للمواقع الجهادية، ٦ فبراير ٢٠١٠. متاح من وورد نيوز كونيكشن.

٧٣ انظر ثيلين، كيف تنشأ المؤسسات، ٢١٨ مناقشة مسار الاعتماد المؤسسي، "يؤكد علماء مسار الاعتماد على بعض الطوائف في لحظة الابتكار المؤسسي ويشيرون إلى أن القوى الكامنة وراء إنشاء مؤسسة معينة قد تكون مختلفة تماماً عن القوى التي تساندها مع مرور الوقت" كاثلين ثيلين، كيف تنشأ المؤسسات، (كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج، ٢٠٠٤).

٦٥ شافقات علي، "جامعة الملك عبد الله للعلوم والتكنولوجيا: هدية الملك إلى العالم"، عرب نيوز، ٢٤ سبتمبر ٢٠٠٩.

٦٦ حول تطور الوقف، انظر تيمور كوران، الاختلاف الطويل: كيف تعيق الشريعة الإسلامية الشرق الأوسط (برينستون: مطبعة جامعة برينستون، ٢٠١٠)، ١١٠.

٦٧ منذ تأسيس جامعة الملك عبد الله للعلوم والتكنولوجيا تدرس عدة جامعات عامة الآن نموذج الوقف لمراكز وبرامج بحثية محددة بما في ذلك جامعة الملك عبد العزيز، وجامعة الملك سعود في الرياض، وجامعة الأميرة نورة بنت التي ستفتتح قريباً، في الرياض أيضاً.

٦٨ للتأكيد على لفة التنوع الجغرافي والثقافي للجنة الاستشارية الدولية، وانظر أيضاً جامعة الملك عبد العزيز للعلوم والتكنولوجيا، "جامعة الملك عبد الله للعلوم والتكنولوجيا: اللجنة الاستشارية الدولية"

<<http://www.KAUST.edu.sa/about/iac/iac.html>>.

٦٩ مقابلة المؤلف مع رئيس جامعة خاصة، الرياض، السعودية، مايو ٢٠٠٩؛ مقابلة المؤلف مع أحد أعضاء لجنة الشراكات الدولية، وزارة التعليم العالي، الرياض، السعودية، مايو ٢٠٠٩.

٧٠ مشاري الزيدي، "المملكة العربية السعودية: دخول عصر جديد من العلم والتكنولوجيا"، جريدة الشرق الأوسط، ٢٨ أكتوبر ٢٠٠٧.

العامة عن جواز بعض الإصلاحات - تظل قدرة هذه المشاريع التجريبية على أن تنتشر في النظام الأوسع مقيدة بدرجة كبيرة.

أحياناً يكون بناء المؤسسات الجديدة أسير من تغيير المؤسسات القديمة. وهذا هو الأكثر وضوحاً في استخدام المؤسسات الخارجية مثل أرامكو والهيئة العامة للاستثمار لبدء مشاريع إصلاح مثيرة للجدل. مثل هذه التحركات تتطلب درجة عالية من الدعم المالي والسياسي من النظام - ولكنها تشكل تحدياً للهياكل البيروقراطية القائمة، مثل وزارة التعليم العالي. ومع ذلك، فهذا التكتيك يسمح بالخصخصة الانتقائية بينما يؤخر الإصلاح الجوهري والسريع في الجامعات العامة.

يتيح استخدام النظام للمؤسسات الخارجية وتيرة أسرع للإصلاح، ويحد من ردود فعل البيروقراطية. من جهة أخرى، تعرض مثل هذه الأعمال النظام للانتقاد المباشر - في مقابل الإصلاح الخاص التجريبي الذي تقوده النخبة من رجال الأعمال الذي يمكن أن ينأى النظام الملكي بنفسه بعيداً عنه. وبينما تعكس العديد من الإصلاحات المؤسسية الخارجية بموجب مرسوم ملكي، فهي تحمل ثقل رمزي قوي. ومع ذلك، تظل قدرة هذه المبادرات على أن تنتشر في نظام التعليم العالي ككل وتحوله غير واضحة. ومع وجود تغييرات كبيرة ومتواصلة في مجال ابتكار المناهج الدراسية، والتواصل الدولي، واستخدام اللغة الإنجليزية، وزيادة التمويل لل تخصصات العلمية في الجامعات العامة، فمن الصعب تسمية هذا بأنه إصلاح مؤسسي "حقيقي" في اللحظة الراهنة. ومع قدرة النظام على دفع المؤسسات العامة إلى زيادة عروض المناهج الدراسية واستكشاف الشراكات البحثية بين القطاعين الخاص والعام، تظل بيروقراطية التعليم الرسمي شديدة المركزية ومستمرة في السيطرة على الجزء الأكبر من نظام التعليم العالي.

الآثار المترتبة على الإصلاح المؤسسي الأوسع

يعكس مسار التغيير في التعليم العالي وأثره على المجتمع السعودي تحولات كبيرة في علاقة آل سعود مع النخب الدينية والفنية والتجارية. وعلاوة على ذلك، فإن طبيعة إدارة النظام لهذه النخب ومصالحها لها انعكاسات على مستقبل الإصلاح المؤسسي الأوسع.

عن طريق السماح للخصخصة المحدودة، يحاول نظام آل سعود زيادة المساحة السياسية للنخب الليبرالية لدفع إصلاحات مثيرة للجدل من دون الاضطرار للدخول في مواجهة مباشرة مع المصالح الدينية نفسها. خلق النظام للمؤسسات الموازية لبدء مشاريع الإصلاح السريع البارزة هو استراتيجية أخرى تُستخدم خارج نطاق قطاع التعليم - أحد الأمثلة على ذلك مدينة الملك عبد الله الاقتصادية، وهي أحد أوجه التنمية الصناعية والسكنية على الساحل الغربي للمملكة. "جيوب الإصلاح" هذه معزولة بعيداً عن التدخل البيروقراطي. ومع ذلك، فبينما تعكس طبقات البيروقراطية هذه استيعاب النظام للنخب الليبرالية، فإنها تشير أيضاً إلى التردد في مواجهة المصالح الدينية في مؤسسات التعليم الرئيسية، مثل وزارة التعليم العالي، وجهاً لوجه.

وبالتالي، فبدون توافر قدرة على معالجة المصالح الراسخة بطريقة أكثر منهجية، فمن المرجح أن يظل الإصلاح المؤسسي الأوسع تدريجياً ومحدوداً. ومع أن "جيوب الإصلاح" البارزة قد تبدأ بتوجيه مباشر من النظام - ويمكن أن يكون لها تأثيرها الطويل المدى في توسيع المفاهيم

إصلاح التعليم في سياق إقليمي: حالات قطر والإمارات العربية المتحدة

الإجمالي على مستوى العالم. لهذه الأسباب، فإن الحكومة القطرية تواجه بعض القيود المالية والضغط الاجتماعي المحدودة.^{٧٧} الحكومة قادرة على توفير مجموعة واسعة من المنافع الاجتماعية لمواطنيها، بما في ذلك العمالة في القطاع العام، والتعليم المجاني والرعاية الصحية، والمرافق المدعومة.^{٧٨}

عائلة آل ثاني هي القوة السياسية الأساسية في البلاد، وكانت تاريخياً المصدر الوحيد الكبير للمعارضة السياسية ضد الأمير الحاكم.. لم تستطع العائلات التجارية ولا المؤسسة الدينية اكتساب ما يكفي من النفوذ لتشكيل مراكز ثانوية للمعارضة السياسية للعديد من الأسباب التاريخية والديموغرافية.^{٧٩} في الواقع، وصل الأمير الحالي، الشيخ حمد بن خليفة الثاني، إلى السلطة عبر انقلاب غير دموي للإطاحة بوالده المسن عام ١٩٩٥،^{٨٠}

منذ ذلك الحين، واصلت قطر مجموعة متنوعة من الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن إصلاحات سياسية محدودة.^{٨١} في عام ١٩٩٨ تم إلغاء وزارة الإعلام، مما يدل على المضي قدماً نحو مزيد من الحريات الصحفية.^{٨٢} وأصبحت قطر رسمياً نظاماً ملكياً دستورياً من خلال استفتاء جرى في أبريل ٢٠٠٢،^{٨٣} يمنح الدستور رسمياً المرأة حق التصويت والترشح للمناصب الوطنية وينص على انتخاب مجلس الشورى. ومع ذلك، تأخر الوعد بالانتخابات الوطنية للمجلس الاستشاري مراراً وتكراراً، على الرغم من الانتخابات البلدية التي تمت في مايو ٢٠١١،^{٨٤}

يعمل في القطاع العام عدد غير متناسب من المواطنين القطريين - حوالي ٨٢ في المئة.^{٨٥} ويلاحظ تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي حول القدرة التنافسية للاقتصاد القطري أن أحد أهم التحديات الأساسية التي

تمتلك قطر والإمارات العربية المتحدة عدد سكان أقل بكثير من المملكة العربية السعودية ولا تعتمد على مؤسسة علماء رسمية للشرعية. ومع ذلك، فهما دولتان ريعيتان تعتمدان على توزيع الثروة النفطية مقابل الولاء لأنهما تتعاملان مع قوى العولمة السريعة، وأثر التنمية المتسارعة.

نفذت كل من قطر والإمارات العربية المتحدة مجموعة متنوعة من مبادرات إصلاح التعليم في السنوات العشر الماضية لمعالجة الفصل الشديد بين النظم التعليمية وأسواق العمل التي يتزايد انفتاحها على العولمة. سعت قطر لإحداث تحول جذري في نظام التعليم بأكمله من التعليم الأساسي وحتى التعليم العالي منذ عام ٢٠٠١. كدولة اتحادية، تتمتع دولة الإمارات العربية المتحدة بمجموعة متنوعة من النماذج في العمل، من المناطق الحرة في دبي إلى نهج أكثر خضوعاً للدولة مع شراكات انتقائية خاصة في أبوظبي.

يبحث هذا القسم الإجابة عن السبب والكيفية التي جعلتا هاتين المملكتين النفطيتين تتبعان نماذج مختلفة لإصلاح التعليم، والنجاح النسبي لهذه النماذج، وتأثير ذلك على جهود الإصلاح الأوسع نطاقاً.

قطر

في نواح كثيرة، تعمل قطر دون قيود أيديولوجية أو قيود بسبب المورد كما هو الحال في المملكة العربية السعودية، نظراً لأن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يزيد بمقدار خمس مرات^{٧٥} عن نصيب الفرد في المملكة العربية السعودية، بالإضافة لعدم وجود مؤسسة علماء رسمية. على هذا النحو، تعكس عملية الإصلاح المتسارعة بها إمكانيات وحدود التحول البيروقراطية في إحدى ممالك الخليج.

أصبحت قطر دولة مستقلة عقب انسحاب القوات البريطانية من الخليج عام ١٩٧١،^{٧٦} ومع أن قطر هي دولة نفطية، فإن هيكلها الديموغرافي، وقلة عدد السكان، وحجم الثروات بالنسبة للمواطنين تعمل جميعها لتمييزها عن جارتها الأكبر المملكة العربية السعودية. تملك قطر ثالث أكبر احتياطي من الغاز الطبيعي، وهي أكبر مورد للغاز الطبيعي المسال.^{٧٧} يبلغ عدد سكان قطر حوالي ٢٥٠,٠٠٠ قطري، وبذلك فهي أعلى نصيب للفرد من الناتج المحلي

٧٧ أوتو بول، "التغير الاجتماعي: حسب الدرجات: قطر تفتح باستيراد الجامعات"، انترناشيونال هيرالد تريبيون، ٢٥ مارس ٢٠٠٥.

٧٨ أندرو راثميل وكيرستن شولز، "الإصلاح السياسي في الخليج: حالة قطر"، الدراسات الشرق أوسطية، ٣٦، رقم ٤ (أكتوبر ٢٠٠٠): ٤٧-٦٢.

٧٩ مهران كامرافا، "القوة الملكية والتحرر السياسي في قطر"، ميدل إيست جورنال، ٦٣، رقم ٣ (صيف ٢٠٠٩)، ٤٠١-٤٢٠.

٨٠ المرجع نفسه.

٨١ "حملة قطر نحو التحرر تحظى بالتصفيق" ميد إيست ميرور، ٩ مايو ١٩٩٧.

٨٢ راثميل وشولز، "الإصلاح السياسي في الخليج".

٨٣ كامرافا "القوة الملكية والتحرر السياسي".

٨٤ المرجع نفسه.

٨٥ تعداد للسكان والمسكن والمنشآت، ٢٠١٠.

٧٤ "أزمة ليبيا والشرق الأوسط في رسومات" طومسون رويترز، ٢٨ أغسطس ٢٠١١، <<http://graphics.thomsonreuters.com/11/02/MiddleEast.html>>.

٧٥ روزماري سعيد زحان، صناعة دول الخليج الحديثة: الكويت، والبحرين، وقطر، والإمارات العربية المتحدة، وسلطنة عمان. الطبعة الثانية. (إيثاكا: مطبعة إيثاكا، ١٩٩٨)، ١٩-٣١.

٧٦ إدارة ومعلومات الطاقة الأمريكية، "تحليل البلد: قطر"، <<http://www.eia.doe.gov/countries/country-data.cfm?fps=QA>>.

تواجهها قطر هي نوعية نظامها التعليمي. ومثلما الحال في دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى، ورثت قطر نظاماً تعليمياً مركزياً وشديد البيروقراطية أنتج مهارات تقنية منخفضة، مما يعيق قدرة الخريجين على تلبية متطلبات سوق العمل الناشئة.^{٨٦}

كان التعليم في قطر مماثلاً للتعليم في الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، تعليماً غير نظامي إلى حد كبير حتى النصف الثاني من القرن العشرين.^{٨٧} ومنذ أن تولى الشيخ حمد منصب الأمير سعى لبدء مشروع طموح للاستثمار في رأس المال البشري، ولاسيما من خلال تحويل نظام التعليم في البلاد.

مؤسسة قطر والمدينة التعليمية

في مؤتمر القمة العالمي للابتكار في التعليم، قال الشيخ عبد الله علي الثاني في كلمته الافتتاحية "لدينا كل من الإرادة والموارد لتنفيذ إصلاحات شاملة نكون في موضع الريادة في التعليم من حيث النظرية والتطبيق، وليس فقط محلياً بل إقليمياً ودولياً أيضاً".^{٨٨} وتجسيدا لهذه الرؤية، تأسست مؤسسة قطر (QF) عام ١٩٩٥ لمساعدة قطر في الانتقال من اقتصاد الكربون إلى اقتصاد المعرفة من خلال إطلاق الطاقات البشرية.^{٨٩} تعد زوجة الشيخ حمد الثانية، الشبيخة موزة - والتي تشغل منصب رئيس مؤسسة قطر - المحرك الأساسي لإصلاح التعليم، وتلعب دوراً واضحاً للغاية باعتبارها رمزاً للإصلاح، وهو أمر غير معتاد لامرأة في منطقة الخليج.^{٩٠}

تعتمد ميزانية مؤسسة قطر اعتماداً كبيراً على التبرعات التي تمنحها العائلة الملكية،^{٩١} على الرغم من أنها أيضاً مموله جزئياً من خلال الفروع

التي تحقق الربح مثل فرع فودافون قطر.^{٩٢} في العديد من النواحي، تعمل مؤسسة قطر كوزارة اجتماعية موازية، ولكن مع نموذج قطاع خاص في الإدارة والمنافسة.^{٩٣} إنها المؤسسة التي تقف خلف تجربة قطر التعليمية الأبرز، وهي المدينة التعليمية، التي تعد بمثابة منصة لشبكة فروع جامعية تقدم شهادات جامعية وبرامج بحثية بارزة دولياً.

مع تكلفة وصلت للمليارات الدولارات،^{٩٤} تعد المدينة التعليمية هي مشروع التعليم الأبرز دولياً في المنطقة. وهي مجمع على مساحة ٢٥٠٠ أكر، وتضم سبعة برامج لفرع تمنح درجات علمية من عدة جامعات أمريكية بما في ذلك كلية كورنيل وايل الطبية، وكلية جامعة جورج تاون للدراسات الخارجية، وجامعة تكساس M&A، وبرنامج جامعة كارنيجي ميلون لعلوم الحاسوب، وكلية ميدل للصحافة في جامعة نورث وسترن. يحتفظ فرع كل مدرسة بالاستقلال الأكاديمي ويمنح الدرجات العملية من المؤسسة الوطنية.^{٩٥}

تبرز المدينة التعليمية باعتبارها تجربة جريئة في مجال التعليم الدولي. فقد تحدث استضافة فروع جامعية غربية العديد من المعايير الثقافية، مما أثار الثناء والانتقاد على حد سواء في منطقة الخليج ككل. وعلى عكس المؤسسات التعليمية العامة في قطر، جميع الجامعات والبرامج في المدينة التعليمية هي تعليماً مختلطاً ويتم تحديد المناهج باللغة الإنجليزية فقط، مع استثناء الدراسات الإسلامية، من قبل المؤسسة الأم.

ولكن، مع التحاق حوالي ١٤٠٠ طالباً، منهم أقل من ٧٠٠ من القطريين، لا يسمح تصميم المدينة التعليمية باستيعاب الغالبية العظمى من خريجي المدارس الثانوية القطرية الذين يسعون للتحاق بالتعليم العالي. وكما قال أحد المحللين المعنيين بالتعليم "غرض المدينة التعليمية هو إنشاء مؤسسات جديدة، وليس إصلاح القديم منها".^{٩٦} لهذا السبب، غالباً ما ينظر إلى المدينة التعليمية باعتبارها فقاعة مكلفة، ومنفصلة عن المشهد

٨٦ البنك الدولي، "تشكيل المستقبل: منظور طويل الأجل للسكان والتنقل الوظيفي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، (واشنطن، العاصمة: البنك الدولي، ٢٠٠٨)، <<http://go.worldbank.org/YOUKBKTC00>>.

انظر أيضاً، زامبلا بنجلالوالا "تشتمة اقتصاد المعرفة في قطر" مركز بروكنجز للسياسات الإعلامية بالدوحة، سبتمبر ٢٠١١، <http://www.brookings.edu/reports/2011/09_qatar_bunglawala.aspx>.

٨٧ تلقى الشيخ حمد نفسه تعليمه في المملكة المتحدة وتخرج في أكاديمية ساندهيرست العسكرية، وجامعة كامبردج.

٨٨ "استضافة الدوحة لقمة عالمية حول التعليم" ستريتس تايمز، مارس ٢٠٠٩.

٨٩ مؤسسة قطر، "التاريخ"، <<http://www.qf.org.qa/news-center/press-room/faqs/faqs?t=316&>>.

٩٠ دانا هارمان، "التعليم أميركي يزدهر... في قطر" كريستيان ساينس مونيتور، ٢٢ فبراير ٢٠٠٧.

٩١ انظر "مهمة مؤسسة قطر"، <www.qf.edu.qa>.

٩٢ البيان الصحفي لمؤسسة قطر، "فودافون ومؤسسة قطر تأخذان الخطوات الأولى نحو إطلاق شركة فودافون قطر"

<<http://www.vodafone.com.qa/go/pressrelease/vodafone-and-qatar-foundation-take-first-steps-towards-launch-of-vodafone-qatar>>.

٩٣ مقابلة المؤلف مع مسؤول في مؤسسة قطر، الدوحة، قطر، فبراير ٢٠١١.

٩٤ تقديرات بناء المدينة التعليمية ليست معلنة، ولكن التدريس وبحوث المستشفى لكلية كورنيل الطبية وحدها تمثل من وقف حكومي يبلغ ٨ مليار دولار.

٩٥ "استضافة الدوحة لقمة عالمية حول التعليم: منتدى في سبتمبر لتميز مكانة قطر كمركز في الشرق الأوسط"، ستريتس تايمز، مارس ٢٠٠٩.

٩٦ مقابلة المؤلف مع أحد محللي السياسة التعليمية، الدوحة، قطر، مارس ٢٠١١.

التعليمي الأوسع في قطر. تميل الدعاية السلبية في الصحافة المحلية إلى التركيز على المدينة التعليمية كمحاولة علمانية، ترتبط بالولايات المتحدة.

في الواقع، أشار العديد من المثقفين القطريين الذين أجريت معهم مقابلات إلى الاختلاف في التمويل بين المدينة التعليمية وجامعة قطر كمثلين للفرق بين المشاريع المرموقة البارزة الموجهة نحو جمهور دولي والتغير المنهجي الحقيقي في التعليم العالي. وكما قال أحد المسؤولين في التعليم القطري عن العلاقة بين المدينة التعليمية وجامعة قطر، "ليس المقصود منها القطريين المتوسطين، المقصود منها المجتمع الدولي. إنها أحد الجهود الدبلوماسية".^{٩٩}

ومع ذلك، ومثل إدارة جامعة الملك عبد الله للعلوم والتكنولوجيا في المملكة العربية السعودية، يرى مؤيدو المدينة التعليمية أنها منارة للإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية في المستقبل. لشرح كيف تلاءم المدينة التعليمية طبيعة التحرر الأكبر في قطر، قال أحد مسؤولي مؤسسة قطر "الكليات مثل كلية ميدل للصحافة سيكون لها تأثير على المجتمع مع مرور الوقت. وكلما ازدادوا تعليمًا، كلما يضغط الصحفيون، ويتساءلون، ويرفضون الرقابة، الذاتية أو غير ذلك. سيدفعون من أجل التغيير بمعناه الواسع. وسوف يكون هذا أساسياً".^{١٠٠}

برغم أن مؤسسة قطر من الناحية الفنية هي منظمة غير حكومية، فهي مبادرة ملكية، من جميع النوايا والمقاصد. مثل معظم إصلاحات التعليم العالي البارزة التي انتهجتها البلاد، تتميز مؤسسة قطر بمشاركة مجتمعية أوسع قليلاً. ويبقى غير واضح إذا ما كانت المدينة التعليمية ستبقى قفاعة تعليم دولي أو تولد قوة دافعة تدريجية وقيادة على نطاق أوسع لمزيد من الإصلاح المجتمعي والسياسي. لتفهم تمامًا طبيعة إصلاح التعليم العالي في قطر، فمن الضروري التحرك خارج المدينة التعليمية والانتقال لجامعة قطر، والتي يلتحق بها نحو ٩٧ في المئة من جميع خريجي المدارس الثانوية القطرية.

جامعة قطر

تأسست جامعة قطر (QU) عام ١٩٧٧، وتضم حرمين جامعيين للفصل بين الجنسين، وإن كان على عكس الجامعات العامة في المملكة العربية السعودية، يتواجد أعضاء هيئة التدريس والموظفين من الرجال والنساء في كل منهما. في أغسطس ٢٠٠٢، عين الأمير الشيخ حمد، والذي كان في ذلك الوقت أيضًا الرئيس الأعلى لجامعة قطر، الشبيخة المسند رئيسًا جديدًا للجامعة، وفوض المعهد الأمريكي للسياسات راند-قطر (RQPI) للمساعدة في تصميم وتنفيذ مبادرة كبرى لإصلاح المؤسسة.

قبل مبادرة إصلاح الجامعة، عملت جامعة قطر أساسًا بوصفها وزارة تابعة للحكومة المركزية. وكان يجب الموافقة على جميع مخصصات الميزانية من قبل وزارة المالية بينما كان لا بد من موافقة وزارة شؤون الخدمة المدنية

والإسكان على عمليات تعيين الموظفين وتغييرات المنظمة.^{١٠١} كانت هذه المركزية الصارمة في اتخاذ القرارات شائعة في جميع أنحاء الحكومة القطرية في تسعينات القرن العشرين. وهكذا، كان أحد أهم الإصلاحات التي تمت في الجامعة هو قرار الشيخ حمد بنقل دوره كرئيس للجامعة. منحت هذه الخطوة، جنبًا إلى جنب مع فصل التمويل السنوي للجامعة عن غيرها من مبادرات التعليم العالي الأخرى، استقلالية الجامعة عن الحكومة المركزية القطرية للمرة الأولى منذ إنشائها.^{١٠٢}

ورغم نقل الشيخ حمد إشرافه رسميًا على الجامعة إلى مجلس أمناء في عام ٢٠٠٤، ليس لدى الجامعة وقتًا وتظل تُمول على أساس سنوي من قبل الحكومة القطرية. عمليًا، هذا يعني أن تظل جامعة قطر تعتمد على التمايل غير الرسمي مع النظام من أجل تخصيص المزيد من التمويل.

جانب آخر من جوانب التحدي الذي تواجهه جامعة قطر هو معالجة ما يعنيه أن تكون جامعة وطنية في إطار تزداد فيه عولمة التعليم العالي. من حيث إصلاح المناهج الدراسية، كانت هناك دفعة مزدوجة تؤكد على البحوث وجعل اللغة الإنجليزية لغة التدريس في جميع درجات الدراسات العليا (باستثناء الدراسات الإسلامية).^{١٠٣} وقد شكل إدخال التدريس باللغة الإنجليزية صعوبة للعديد من الطلاب الذين لم يتقنوا اللغة، ووفقًا لبعض المنتقدين لعملية الإصلاح، فهو يقلل من الأدوار الاجتماعية والدينية للجامعة في الحياة الوطنية.

تشمل التحديات الكبيرة الأخرى وتيرة الإصلاح. بحسب رأي أفراد عاملين في مجال إصلاحات جامعة قطر، كان الدعم المباشر من الأمير حاسمًا لبدء وتنفيذ عملية إعادة تنظيم واسعة النطاق للجامعة في مواجهة المقاومة البيروقراطية. شملت صفوف المعارضة للإصلاحات المقترحة هيئة التدريس التي قد تتأثر بالتغيرات، وكذلك بعض الطلاب. وصف أحد أستاذة جامعة قطر كيف كان التغيير السريع مربكًا، قائلًا:

نعم، نحن نتطلع إلى أن نكون جزءًا من العالم، ولكن لا يمكننا أن ننسى ماضيًا وتاريخنا، والعلاقات الاجتماعية والسلوك الاجتماعي ببساطة... هناك حاجة لمزيد من تضمين القطريين المحليين كجزء من هذا التغيير. هناك شعور بأن هذا الأمر يدفع للاغتراب... نحن بحاجة لأخذ القطريين معنا، لأنه هذا بلدنا ومجتمعنا. نحن بحاجة لاصطحاب النخب المثقفة أيضًا.^{١٠٤}

واجهت الشبيخة المسند، رئيس جامعة قطر، الانتقادات الموجهة لسرعة وتيرة الإصلاح، مشيرة إلى أن "كل شيء من حولنا قد تغير، لقد تغير كل شيء وتغير الجيل الجديد. يجب أن نتغير نحن أيضًا".^{١٠٥}

٩٩ المرجع نفسه.

١٠٠ مقابلة المؤلف مع الشبيخة المسند، رئيس جامعة قطر، الدوحة، قطر، مارس ٢٠١١.

١٠١ المرجع نفسه.

١٠٢ مقابلة المؤلف مع رئيس إدارة جامعة قطر، الدوحة، قطر، يناير ٢٠١١.

١٠٣ مقابلة المؤلف مع الشبيخة المسند، رئيس جامعة قطر، الدوحة، قطر، مارس ٢٠١١.

٩٧ مقابلة المؤلف مع رئيس إدارة جامعة قطر، الدوحة، قطر، يناير ٢٠١١.

٩٨ مقابلة المؤلف مع أحد مسؤولي مؤسسة قطر، الدوحة، قطر، فبراير ٢٠١١.

حتى الآن، تم تنفيذ إصلاح جامعة قطر جزئياً. كانت هناك تغييرات تنظيمية هامة، بما في ذلك تشجيع الأساتذة الشباب والتركيز مجدداً على البحث العلمي عبر الروابط مع مؤسسة قطر القومية للبحوث.¹⁰⁴ بالإضافة إلى ذلك، كلف الديوان الأميري عدة كليات من كليات المجتمع في السنوات الخمس الماضية بالتركيز على توفير التعليم المهني، مما يتيح لجامعة قطر تركيزاً حصرياً أكبر على التعليم الجامعي.

من حيث التأثير على مشهد الإصلاح الأوسع، استشهد العديد من أعضاء هيئة التدريس بجامعة قطر بالمدينة التعليمية كقوة إيجابية في الضغط على جامعة قطر لتسريع تطورها. ومع ذلك، هناك أيضاً شعور بعدم التوازن في التركيز بين المشروعين. قال أحد الأساتذة "يقال دائماً أن جامعة قطر تشارك في المدينة التعليمية. ولكن جامعة قطر هي الجامعة الوطنية الوحيدة، وعمرها ٣٧ عاماً. عليهم أن يأتوا إلينا أيضاً".¹⁰⁵ إصلاح جامعة قطر يسلط الضوء على الصعوبات الكامنة في فصل المؤسسات المركزية عن سلطة الحكومة. يشير خليط الإصلاحات في مناهج وهيكل الجامعة، تحت إشراف مؤسسة راند، أيضاً إلى التحديات الشائكة طويلة المدى في تحويل مؤسسة بارزة وطنياً دون التخلي الظاهري عن الدور المجتمعي والثقافي للمؤسسة في الحياة الوطنية.

إصلاح التعليم الأساسي؛ نموذج المدارس المستقلة

يجسد أحد الإصلاحات التعليمية الأكثر أهمية التي بدأت في ظل حكم الشيخ حمد - وهو لامركزية نظام التعليم الأساسي - الصراع بين الإصلاح الذي يسيطر عليه النظام الملكي من المستوى الأعلى للأدنى وتوسيع نطاق أصحاب المصلحة الاجتماعية في نظام التعليم. إصلاح التعليم الأساسي غالباً ما يكون أصعب بكثير من إصلاح التعليم العالي نظراً للتأثير المباشر الذي يحدثه على أوسع رقعة من المجتمع. وكما يصف ذلك أحد مصلحي التعليم القطري قائلاً "الجميع أصحاب مصلحة في التعليم الأساسي في قطر".¹⁰⁶

في عام ١٩٩٥، عين الشيخ حمد لجنة من سبعة قطريين بارزين لفحص أداء التعليم الأساسي وما بعد الثانوي مع الاتجاه لتحويله إلى نظام قادر على المنافسة دولياً.¹⁰⁷ تم عزل وزير التعليم واستبداله بمصلح تكنوقراطي. ومع ذلك، بحلول عام ٢٠٠١، وعلى الرغم من قضاء عدة سنوات في الدراسة، استمر نظام التعليم راكداً. وعندما تلاشت أيضاً المزيد من الجهود الداخلية لإعادة تحفيز إصلاح التعليم الأساسي في وقت لاحق من ذلك العام، "بدأ الأمير النظر خارج نظام وزارة التربية والتعليم" للحصول على أفكار للإصلاح، كما عبر عن ذلك أحد المسؤولين القطريين.¹⁰⁸ في عام ٢٠٠١، كلفت مؤسسة راند بإجراء "مراجعة هادئة" لتقييم نظام التعليم الأساسي الحالي، واقتراح بدائل الإصلاح.

بناء على تقييم مؤسسة راند، تم اقتراح ثلاثة نماذج للتحويل واسعة النطاق داخل المنظومة. اقترح أول نموذج حل فوري في وزارة التربية والتعليم لصالح اللامركزية الكاملة لمدارس التعليم الأساسي عن طريق التخصص؛ واقترح النموذج الثاني انتقال التدريجي للمدارس المستقلة على مدى عدة سنوات مع التحويل البطيء في بيروقراطية التعليم؛ واقترح النموذج الثالث الإبقاء على وزارة التربية والتعليم والعمل داخلها على إجراء إصلاحات قوية. اختار الشيخ حمد ولجنة الإصلاح النموذج الثاني. تم اختيار نموذج التحويل التدريجي لاتاحة وقت أكبر للنظام للتعامل مع التعديلات السياسية واللوجستية لتفكيك بيروقراطية التعليم الذي كان ينظر إليه على أنه منظومة هرمية غارقة في البيروقراطية المفرطة ومقاومة للتغيير. في محلها، كان سيتم إنشاء بنية بيروقراطية موازية، وهي المجلس الأعلى للتعليم (SEC)، للإشراف على تنفيذ نموذج المدرسة المستقلة على أساس أن المجلس الأعلى للتعليم، ونموذج المدرسة المستقلة، في مدة عشر سنوات، سيحل محل وزارة التربية والتعليم والنظام المدرسي المركزي.¹⁰⁹ سيتم تمويل هذه المدارس المستقلة من الدولة وتعمل مثل المدارس العامة في الولايات المتحدة لتوفير زيادة المساءلة عن الأداء والتنوع وتوفير الاختيار لأولياء الأمور والطلاب في قطر.

أنشئ المجلس الأعلى للتعليم في عام ٢٠٠٢ مع تعيين ولي العهد الأمير تميم الثاني رئيساً والشيخة موزة نائب الرئيس، مما يدل على التزام الأمير بهذه المبادرة. في مقابلة مع صحيفة واشنطن بوست، قال مدير وحدة التعليم في مؤسسة راند قطر "هذه التغييرات تتماشى مع رؤية الأمير للبلاد... التغييرات مثل مزيد من الانفتاح في الاقتصاد وزيادة الأعمال والديمقراطية في نهاية المطاف تتطلب سكان معادون على هذه الأمور. كانت هذه هي الفرصة لبناء نموذج نظام مدرسي حقيقي، مع جمع أفضل العناصر من مختلف أنحاء العالم."¹¹⁰ ومع ذلك، أدى هذا التحويل المفاجئ من نظام تعليمي مركزي تماماً إلى مدارس مستقلة لامركزية قبل إشراك المجتمع المتسع إلى العديد من التحديات، بما في ذلك المواقف الاجتماعية تجاه التغيير؛ والقصور والتفاوت في المدارس الجديدة؛ وإجراءات إدارية غير واضحة وغير متناسقة.

ما لا يثير الدهشة أن إصلاح التعليم الأساسي أثبت أنه أكثر حساسية من الناحية الثقافية من إصلاح التعليم العالي. أوصى المجلس الأعلى للتعليم أن يصبح تعلم اللغة الإنجليزية إلزامياً من الصف الأول وما بعده ويتم تدريس مقررات الرياضيات والعلوم كاملة باللغة الإنجليزية. الأكثر إثارة للجدل، أنه تم تخفيض مقررات الدراسات الإسلامية واللغة العربية.¹¹¹ وصفت الصحافة السلبية استخدام الاستشاريين الغربيين ومواصفات المناهج الجديدة بأنها هجوم على الهوية القطرية التقليدية ودور الإسلام في النسيج الاجتماعي. أثارت الإصلاحات أيضاً انتقادات من مختلف أنحاء منطقة الخليج. ادعت الصحيفة السعودية الرائدة، الوطن، بأن البرنامج تقوده "مؤسسة يهودية"، على حسب وصفها لمؤسسة

١٠٤ المرجع نفسه.

١٠٥ مقابلة المؤلف مع رئيس إدارة جامعة قطر، الدوحة، قطر، يناير ٢٠١١.

١٠٦ مقابلة المؤلف مع عضو لجنة وزارة المالية/التعليم ٢٠٠٢ / ٣، الدوحة، قطر، فبراير ٢٠١١.

١٠٧ مقابلة المؤلف مع درويش العمادي، عضو لجنة إصلاح التعليم الأصلية والرئيس السابق للمجلس الأعلى للتعليم، الدوحة، قطر، يناير ٢٠١١.

١٠٨ مقابلة المؤلف مع أحد مسؤولي معهد التقييم، الدوحة، قطر، فبراير ٢٠١١.

١٠٩ مؤسسة راند، التعليم من أجل عصر جديد: تصميم وتنفيذ إصلاح التعليم الأساسي في قطر، قطر: مؤسسة راند، (٢٠٠٧).

١١٠ سوزان ب. غلاسر، "قطر تعيد تشكيل مدارسها، وتضع اللغة الإنجليزية فوق الإسلام: يرى المحافظون الإصلاح كتوسع للنفوذ الأميركي في الخليج" واشنطن بوست، ٢ فبراير ٢٠٠٢.

١١١ المرجع نفسه.

راند،^{١١١} في حين أطلق العديد من الزعماء الدينيين عليه مصطلح "علمنة قسرية."^{١١٢}

في الوقت نفسه، أدى عدم الإشراف الحقيقي المسبق لمختلف الجهات المعنية إلى ردة فعل بيروقراطية - وخاصة من وزارة التربية والتعليم، وهي أكبر جهة توظيف للمواطنين القطريين. وكان التحدي المستمر الآخر هو عدم وجود معلمين وموظفين مدرّبين. يتوقف النجاح في تنفيذ المناهج الجديدة المصممة لتلبية المعايير الدولية على جودة التدريس في الفصول الدراسية. وبينما سعت قطر لتوظيف واسع من الخارج لتلبية الاحتياجات قصيرة الأجل في تعليم اللغة الإنجليزية، حتى يتثنى للإصلاح إحكام قبضته ويكون مقبولاً من الناحية الثقافية، يجب أن يكون تدريب أعضاء هيئة التدريس القطريين أولوية.

أدى الاستياء العام، بالإضافة إلى التقدم ضئيل في التقييمات الدولية مثل الاتجاهات في الدراسة الدولية للرياضيات والعلوم (TIMMS)، إلى إعادة تمركز تدريجي لسيطرة الحكومة تحت مظلة المجلس الأعلى للتعليم. وهكذا، وبينما كان القصد الأولي في إعادة هيكلة نظام التعليم الأساسي هو منح مزيد من الاستقلالية للمدارس، أدى مدى التحدي وعدم وجود مبادئ توجيهية واضحة إلى تقويض ثقة المجتمع المحلي في جهود الإصلاح. قال أحد المسؤولين في المجلس الأعلى للتعليم، "نحن قد عدنا الآن إلى نظام مركزي، لكننا لا نريد أن نعترف بذلك... الإصلاح يحتاج إلى إصلاح."^{١١٣} كما أشار مسؤول آخر "هناك إرادة سياسية، والدعم المالي متوفر، ولكن ما هو مفقود هو الإنشاء الصحيح والموارد البشرية. نحن في حاجة إلى وضوح في الرؤية."^{١١٤}

تشير العودة إلى مركزية التعليم في إطار المجلس الأعلى للتعليم إلى التحديات البيروقراطية التي ينطوي عليها إصلاح التعليم حتى في غياب معارضة منظمة أو جماعات المصالح. نتج عن الإصلاح السريع دون الإشراف المجتمعي الحقيقي المسبق مضاعفات اجتماعية واقتصادية أدت إلى تراجع الحكومة، بما في ذلك انتكاس المناهج الدراسية وعودة المركزية الإدارية. تتوقف وتيرة الإصلاح أيضاً على قدرة النظام على توفير التدريب الكافي للمعلمين والإداريين، والتي بدونها تظل الإصلاحات المنهجية، والقائمة على الورق، لا تترجم إلى تحسن داخل الفصول الدراسية.

تحليل إصلاح التعليم في قطر

من بين دراسة ممالك الخليج الثلاث، اتخذت قطر الخطوات الأكثر دراماتيكية وحسماً لتحويل نظامها التعليمي. على عكس المملكة العربية السعودية، استطاعت قطر تصميم وتنفيذ التغييرات المؤسسية بسرعة على نطاق واسع في نظام التعليم الأساسي والتعليم العالي على السواء. وضع

أمير قطر إرادته السياسية والدعم الواضح وراء مجموعة من الإصلاحات الطموحة والتجريبية، متجاوزاً مطالب المجتمع وحتى الكثير من النخب الليبرالية. ومع ذلك، فقد واجه تنفيذ خطط الإصلاح المؤسسي مجموعة من التحديات اللوجستية والاجتماعية، منها عدم وجود موظفين مدرّبين تدريباً كافياً وردود أفعال مجتمعية كبيرة.

كما ذكرنا سابقاً، ليس لدى قطر تقليد المؤسسة الدينية بصفتها ضامنة للشرعية. على الرغم من أن قطر تتبنى، على المستوى الاجتماعي، بعض العادات والتقاليد الوهابية، فقد تم تحييد المؤسسة الدينية سياسياً ولا تلعب دوراً هاماً في اتخاذ القرارات السياسية.^{١١٥} في ظل عدم وجود حاجة لاسترضاء جماعات المعارضة، فقد كان الإصلاح قادراً على أن يبدأ من خلال عملية تأتي من المستوى الأعلى للأدنى تماماً، مع وجود الشيخ حمد والشيخة موزة كقوتها الدافعة. في الواقع، أشار العديد من الباحثين والمراقبين المقربين إلى مشروع تحرر دولة قطر على أنه يهدف إلى رفع مكانتها العالمية وشهرتها الدولية - وهو عنصر هام في شرعية النظام - بدلاً من أن يكون المحرك لذلك هو المطالب الداخلي.^{١١٦}

مع ذلك، حتى في ظل عدم وجود جماعات المعارضة المنظمة، واجه إصلاح التعليم في قطر عدة تحديات كبيرة. ثبت أن الهياكل البيروقراطية القائمة في الدولة، مثل وزارة التربية والتعليم، أكثر قدرة على التكيف مع التغيير عما كان متوقعاً. كان هناك حاجة إلى تدخل العائلة المالكة مباشرة في جهود الإصلاح في المراحل الحاسمة لتوفير القوة الدافعة اللازمة للتغلب على المقاومة الداخلية. كان يجب أن تؤخذ الاعتراضات الثقافية أيضاً في الحسبان بقدر أكبر، كما ظهر في إعادة الدراسات الإسلامية واللغة العربية كمظهرين إلزاميين في المناهج الدراسية الخاصة بالمدارس المستقلة. من ثم توضع حالة قطر أنه حتى في ظل وجود إرادة سياسية قوية، عدم إشراف شرائح واسعة من المجتمع في إصلاح التعليم يمكن أن يترك عملية الإصلاح غارقة في ردود أفعال عنيفة.

الإمارات العربية المتحدة: حالة أبو ظبي ودبي

دولة الإمارات العربية المتحدة هي مملكة خليجية صغيرة بها ما يقرب من ثمانية ملايين نسمة، من بينهم حوالي ١١,٥ في المئة فقط من المواطنين الإماراتيين، والغالبية الباقية هم عمالة وافدة مع عائلاتهم.^{١١٧} بعد الإصلاحات الطموحة التي جرت في قطر، تحركت الإمارات العربية المتحدة أيضاً لتحويل نظامها التعليمي. وقد سمحت الطبيعة الاتحادية للدولة بمجموعة متنوعة من نماذج إصلاح التعليم التي تستخدم في مختلف إمارات الدولة، مع وجود نهج السوق الحرة في دبي في نهايات السلسلة والإصلاح الأوتوقراطي المركزي في أبو ظبي في الطرف الآخر.

تتكون دولة الإمارات العربية المتحدة من سبع ولايات كانت متفرقة في السابق: أبو ظبي، ودبي، والشارقة، ورأس الخيمة، وعجمان، وأم القيوين،

١١٢ المرجع نفسه.

١١٣ "أبو يحيى الليبي ينتقد علماء السعودية، التعليم الغربي في المملكة العربية السعودية"، ملخص مركز المصادر المفتوحة للمواقع الجهادية، ٦ فبراير ٢٠١٠. متاح من ورلد نيوز كونيكشن.

١١٤ مقابلة المؤلف مع عضو المجلس الأعلى للتعليم، الدوحة، قطر، فبراير ٢٠١١.

١١٥ المرجع نفسه.

١١٦ زحلان، صناعة دول الخليج الحديثة ٩٩-١٠٥.

١١٧ أندرو رايميل وكيرستن شولز، "الإصلاح السياسي في الخليج: حالة قطر"، الدراسات الشرق أوسطية ٣٦، رقم ٤ (أكتوبر ٢٠٠٠): ٤٧-٦٢.

١١٨ المكتب الوطني للإحصاء بالإمارات العربية المتحدة، "التقرير الوطني لعام ٢٠١٠"

والفجيرة. تتمتع كل إمارة بدرجات متفاوتة من القوة والنفوذ داخل الاتحاد، وتظل أبو ظبي ودبي هما الأكثر بروزاً. تعايش الحدود المنفتحة نسبياً والاقتصاد في دولة الإمارات العربية المتحدة، متمثلة في دبي في أوج مكانتها كمركز مالي، مع بنية سياسية أوتوقراطية تتألف من العائلات الحاكمة والنخب القبلية. تقع السلطة أساساً في أيدي رئيس من إمارة أبو ظبي الأغنى والأقوى، ورئيس وزراء من دبي، مركز القوة التجاري، فضلاً عن مجلس أعلى يتألف من أمراء من جميع الإمارات السبع.¹¹⁹ تم إنشاء المجلس الوطني الاتحادي (FNC) المنتخب جزئياً عام ٢٠٠٦ كهيئة استشارية للمجلس الأعلى؛ ويتكون من ٤٠ عضواً، تم التصويت لتصفهم في انتخابات محدودة.¹²⁰ جرت الانتخابات الثانية من نوعها في سبتمبر ٢٠١١، والتي كان فيها ١٢ في المئة فقط من المواطنين الإماراتيين المنتخبين قادرين على التصويت.¹²¹ هناك نظرة واسعة للتصويت - جنباً إلى جنب مع غيره من المبادرات الأخيرة نحو التحرر السياسي - على أنه مقيداً وسلطياً

أثرت التحولات الأخيرة في الأسواق العالمية إلى حد كبير الإمارات التي لديها ثروة نفطية أقل. أضرت الأزمة المالية العالمية التي حدثت بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ اقتصاد دبي المعتمد على العقارات بشكل خاص، واستلزم إنقاذ من قبل أبو ظبي الغنية بالنفط. ترددت أصداء هذه الانتكاسة في مكانة دبي الاقتصادية في أنحاء الهيكل الاتحادي لدولة الإمارات، مما أثر على قوتها النسبية بالمقارنة مع أبو ظبي وقدرتها على مواصلة نموذجها الاقتصادي والسياسي منفصلة عن الاتحاد الأوسع.¹²² بالإضافة إلى ذلك، أصبحت الفجوة في مستويات المعيشة بين إمارتي أبو ظبي ودبي والإمارات الأخرى أكثر وضوحاً في العقد الماضي.¹²³

في الإمارات الشمالية الأقل ثراء، هناك تفاوت كبير في مستويات البنى التحتية والخدمات الاجتماعية بالمقارنة مع أبو ظبي ودبي.¹²⁴ المناطق التعليمية في أم القيوين والشارقة ورأس الخيمة وعجمان والفجيرة تعمل جميعها تحت إشراف وزارة التربية والتعليم الاتحادية التي تخصص ميزانية سنوية لكل منها. ومع ذلك، اشتكى مسؤولو التعليم من أنه دون زيادات كبيرة في المخصصات الاتحادية.¹²⁵

مثملاً هو الحال في قطر والمملكة العربية السعودية، ما يقرب من ٩٠ في المئة

١١٩ زحلان، صناعة دول الخليج الحديثة، ١٠٧-١٢٥.

١٢٠ وحدة الاستخبارات الاقتصادية، "تقرير عن دولة الإمارات العربية المتحدة" أبريل ٢٠١١، <http://country.eiu.com/FileHandler.ashx?issue_id=1027937487&mode=pdf>.

١٢١ محمود حبوش، "مواطنو دولة الإمارات يسألون: لماذا لا يمكننا جميعاً التصويت؟" رويترز، ٢١ سبتمبر ٢٠١١.

< <http://www.reuters.com/article/2011/09/21/us-emirates-elections-campaign-idUSTRE78K33F20110921>>.

١٢٢ ليز ألدريان "دبي تحافظ على البناء، ولكن بوعي أكثر، بعد الأزمة المالية". نيويورك تايمز، ٢٠ سبتمبر ٢٠١٠.

١٢٣ كينيث كاتزمان "الإمارات العربية المتحدة: قضايا لسياسة الولايات المتحدة"، تقرير خدمات أبحاث الكونغرس (واشنطن، العاصمة: ١٠ مارس ٢٠١١).

١٢٤ أفضان أحمد، "المدارس الشمالية تسعى لتنفيذ إصلاحات نقدية" الوطني، ٣ أبريل ٢٠١١.

١٢٥ المرجع نفسه.

من جميع مواطني دولة الإمارات العاملين موظفين في القطاعات العامة، وغالباً بأجور مرتفعة بشكل غير متناسب.¹²⁶ ومع ذلك، توزيع الدولة للوظائف والمنافع بدأ يتعرض لضغوط كبيرة، وخصوصاً منذ الأزمة المالية. وبلغ معدل البطالة حوالي ١٤ في المئة، ويقدر معدل البطالة بين الشباب بنسبة ٢٠ في المئة.¹²⁷ في استجابة لأزمة فرص العمل التي تلوح في الأفق، أصدرت حكومة الإمارات العربية المتحدة مرسوماً مؤخراً ينص بأن على المواطنين أن يشكلون على الأقل ٢٠ في المئة من القوى العاملة في أي شركة، بصرف النظر عن القطاع.¹²⁸ ولكن على الرغم من الجهود المبذولة لتشجيع التوطن، يرى القطاع الخاص أن القوى العاملة الوطنية تقتصر إلى المهارات الضرورية رفيعة المستوى للمنافسة في سوق العمل في عصر العولمة.

كما هو الحال في دول الخليج الأخرى، يعد نظام التعليم الحديث في دولة الإمارات العربية المتحدة ظاهرة حديثة نسبياً. فتحت قيادة مؤسس دولة الإمارات العربية المتحدة، الشيخ زايد، اتسع نطاق الالتحاق بالمدارس في جميع أنحاء الإمارات في ستينات وسبعينات القرن العشرين. في حين أن الدستور الإماراتي، الذي أُعتمد عام ١٩٧١، يوفر لكل إمارة الحق في وضع خططها الخاصة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية، تتواجد الاستقلالية من المؤسسات الاتحادية فقط في أبو ظبي وبدرجة أقل في دبي.

هذه المستويات المختلفة من الاستقلال عن الاتحاد واضحة في نماذج التعليم المنفصلة المتبعة في كل إمارة. نظراً لمصادرها المستقلة في التمويل والنفوذ، فالكليات البيروقراطية المنفصلة تشرف على التعليم في كل من دبي وأبو ظبي مع مستويات مختلفة من الاتصال مع المؤسسات الاتحادية، وهي وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (MoHESR) ووزارة التربية والتعليم (MoE). على سبيل المثال، يتم تكليف مجلس أبو ظبي للتعليم (ADEC)، وهيئة المعرفة والتنمية البشرية (KHDA)، والوزارات الاتحادية للتعليم بمهمة إصلاح نظام التعليم. بالإضافة إلى ذلك، يتم الرقابة على جميع مدارس التعليم الأساسي الحكومية في دولة الإمارات، باستثناء مدارس أبو ظبي، من قبل وزارة التربية والتعليم. يتم ترخيص المدارس الخاصة في جميع أنحاء الإمارات، باستثناء تلك التي تعمل في المناطق الحرة في دبي، من قبل وزارة التربية والتعليم الاتحادية. أثار إنشاء هيئات إدارية مستقلة أو شبه مستقلة مثل هيئة المعرفة والتنمية البشرية في دبي ومجلس أبو ظبي للتعليم مشهداً معقداً للجهات الفاعلة في عملية إصلاح التعليم في دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث غالباً ما ينظر للهيئات الاتحادية والهيئات مستوى الإمارة على أنها تتنافس على الموارد والسيطرة.

التعليم العالي

جميع المؤسسات الاتحادية للتعليم العالي مجانية للمواطنين الإماراتيين. وتتألف من الكليات العليا للتكنولوجيا (HCT)، وجامعة الإمارات العربية

١٢٦ وحدة الاستخبارات الاقتصادية، "تقرير عن دولة الإمارات العربية المتحدة" أبريل ٢٠١١، <http://country.eiu.com/FileHandler.ashx?issue_id=1027937487&mode=pdf>.

١٢٧ المرجع نفسه.

١٢٨ المرجع نفسه.

المتحدة، وجامعة الشيخ زايد. كل مؤسسة اتحادية مفتوحة لكلا الجنسين ويتم الفصل في مستوى التعليم الجامعي.¹¹⁹ اعتباراً من عام ٢٠١٠، التحق ١٦٠٠٠ مواطن إماراتي بالكليات العليا للتكنولوجيا، و١٢٠٠٠ مواطن بجامعة الإمارات العربية المتحدة، و٢٠٠٠ في جامعة الشيخ زايد، و٥٠٠٠ في المؤسسات التعليمية الخاصة أو المؤسسات التعليمية في الخارج.¹²⁰ في حين أن الغالبية العظمى من الطلاب الإماراتيين يلتحقون بالجامعات الاتحادية، يختار عدد متزايد حضور مؤسسات خاصة للتعليم العالي، منها ٦٠ في المئة تهدف للربح مع درجات متفاوتة من الجودة.¹²¹

في عام ٢٠٠٦، تم تعيين الشيخ نهيان بن مبارك آل نهيان، وهو عضو في العائلة الحاكمة في أبو ظبي، مسؤولاً عن قطاع التعليم العالي في دولة الإمارات. يشغل الشيخ نهيان أيضاً منصب مستشار لاثنتين من المؤسسات للتعليم العالي في الإمارات والتي ترعاها الحكومة، مما يدل على الطابع المركزي للتعليم العالي.

فرض تحويل قطاع التعليم العالي في دولة الإمارات العربية المتحدة تحديات عديدة. تسعى المؤسسات الاتحادية مثل جامعة الإمارات العربية المتحدة حالياً إلى الانتقال من النمط المصري للتعليم العالي الذي يركز على التلقين إلى "النمط الغربي" الأكثر تفاعلاً. على المستوى الجامعي ومستوى الدراسات العليا، يتم تدريس عدد متزايد من الفصول باللغة الإنجليزية، على الرغم من بقاء المناهج في الغالب باللغة العربية.¹²²

في السنوات الأخيرة، تم تأسيس عدة فروع جامعية دولية رفيعة المستوى في أبو ظبي، مثل جامعة نيويورك في أبو ظبي، وجامعة السوربون، وINSEAD، والتي تخدم بشكل رئيسي هيئة طلابية أجنبية ويلتحق بها جميعاً أقل من ألف طالب إماراتي. تتمتع هذه الفروع بدعم مباشر من الشيخ خليفة، وبدعم مالي من حكومة أبو ظبي، ولا تعمل على أساس الربح.¹²³ تشبه هذه المؤسسات الدولية رفيعة المستوى المدينة التعليمية في قطر، وتعمل كمصدر للمكانة الوطنية ووسيلة لجذب رأس المال البشري المعزز لتشجيع تحول أبو ظبي إلى اقتصاد المعرفة، بدلاً من كونها محركات لإصلاح التعليم على المستوى الوطني. بالإضافة إلى الجامعات الاتحادية وفروع الجامعات الدولية رفيعة المستوى في أبو ظبي، تتمتع المؤسسات شبه الخاصة مثل جامعة أبو ظبي، وجامعة خليفة، وMASDAR بمستويات مختلفة من الدعم

الملكي وتهدف إلى تعزيز الروابط بين سوق العمل وقطاعات اقتصاد المعرفة.

على عكس الوضع في أبو ظبي، لا تحتاج مؤسسات التعليم العالي الخاصة العاملة في المناطق الحرة في دبي إلى ترخيص من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، رغم أن البعض يختار ذلك.¹²⁴ تعكس دبي إستراتيجية السوق الحرة التي تتبعها لالتماس الاستثمار في الأعمال التجارية، ولذلك أنشأت العديد من "المناطق الحرة" لأصحاب مشاريع التعليم الخاص للعمل فيها، بما في ذلك قرية دبي للمعرفة والمدينة الأكاديمية. تتمتع هذه المجمعات التي تضم عدة جامعات بمعايير تنظيمية فضفاضة والحد الأدنى من تدخل الحكومة من أجل جذب مجموعة متنوعة من المؤسسات. اعتباراً من عام ٢٠١٠، تم ضم أكثر من ٢٥ جامعة، أو تم التخطيط لضمها، لهذه المناطق الحرة الخاصة، ومعظمها تعمل وفق نموذج يهدف للربح. ومع ذلك، لا يتم الاعتراف بالدرجات الممنوحة من المؤسسات غير المرخصة من قبل الوزارات الاتحادية في الإمارات العربية المتحدة. وهكذا، وبينما يبقى الاعتماد الفدرالي للمؤسسات العاملة في المناطق الحرة في دبي اختيارياً، فإن حكومة الإمارات العربية المتحدة لا تعترف بالدرجات الممنوحة من المؤسسات غير المعتمدة للعمل في الوظائف الاتحادية. نتيجة لذلك، فإن مؤسسات التعليم العالي الخاصة والتي لا تسعى لطلب الاعتماد تقدم خدماتها في المقام الأول لغير المواطنين.

أبو ظبي

ما زالت أبو ظبي تشكل القوة الرئيسية داخل الاتحاد. تضم ٤٢ في المئة من المواطنين الإماراتيين، ولديها احتياطي هائل من النفط مما يزودها بثلاثي الثروة في دولة الإمارات.¹²⁵ في السنوات الأخيرة، ولاسيما في أعقاب الأزمة المالية في دبي، لعبت أبو ظبي دوراً حاسماً في الاتحاد حتى وهي تسعى إلى إقامة مؤسسات تعليمية على مستوى الإمارة مستقلة عن سلطة إدارات الوزارة الاتحادية.¹²⁶

الهيئة الرئيسية المؤسسية المسؤولة عن إصلاح نظام التعليم في إمارة أبو ظبي هي مجلس أبو ظبي للتعليم (ADEC)، والتي أسسها أمير أبو ظبي، الشيخ خليفة، عام ٢٠٠٥،¹²⁷ وتم تكليف مجلس أبو ظبي للتعليم بتطوير

١٢٤ مقابلة المؤلف مع الدكتور بدر أبو العلا مدير هيئة الاعتماد الأكاديمي، وأحد مسؤولي وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، فبراير ٢٠١١.

١٢٥ هيفيان سلامة "ارتفاع تعداد سكان الإمارات العربية المتحدة بنسبة ٦٥٪ على مدى أربع سنوات" بلومبرغ نيوز، ٢١ مارس ٢٠١١.

<<http://www.bloomberg.com/news/2011-03-31/united-arab-emirates-population-increases-65-over-four-years.html>>.

١٢٦ مقابلة المؤلف مع رئيس جامعة الإمارات العربية المتحدة، العين، الإمارات العربية المتحدة، مارس ٢٠١١.

١٢٧ تأسس مجلس أبو ظبي للتعليم في ١٠ سبتمبر ٢٠٠٥، وفقاً للقانون رقم ٢٤ الصادر من قبل صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس دولة الإمارات، القائد الأعلى للقوات المسلحة وحاكم إمارة أبو ظبي. رئيس مجلس أبو ظبي للتعليم هو صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، وولي عهد أبو ظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة لدولة الإمارات، ونائب رئيس مجلس الإدارة سمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان، وزير شؤون الرئاسة. انظر "تاريخ مجلس التربية والتعليم بأبو ظبي"

<[http://www.abudhabi.ae/egovPoolPortal__WAR/appmanager/ADeGP/Citizen?__nfpb=true&__pageLabel=p__citizen__departments&did=121674&lang="](http://www.abudhabi.ae/egovPoolPortal__WAR/appmanager/ADeGP/Citizen?__nfpb=true&__pageLabel=p__citizen__departments&did=121674&lang=)>.

١٢٨ أعضاء هيئة التدريس والموظفين من الجنسين. بعض برامج الدراسات العليا هي أيضاً مختلطة. مقابلة المؤلف مع أحد رؤساء الأقسام في جامعة الشيخ زايد، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، فبراير ٢٠١١.

١٢٩ انظر "التعليم في دولة الإمارات العربية المتحدة" سفارة دولة الإمارات العربية المتحدة في واشنطن العاصمة.

<http://www.uae-embassy.org/uae/education>:

انظر أيضاً ستياورت غودوين، "العولمة والتعليم والتوطين: دراسة للإمارات العربية المتحدة، المجلة الإلكترونية عن نظم المعلومات في البلدان النامية، ٢٧، رقم ١ (٢٠٠٦)، ١-١٤، <<http://www.ejisdc.org/ojs2/index.php/ejisdc/article/viewFile/195/177>>.

١٣٠ مقابلة المؤلف مع الدكتور بدر أبو العلا مدير هيئة الاعتماد الأكاديمي، وأحد مسؤولي وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، فبراير ٢٠١١.

١٣١ مقابلة المؤلف مع مسؤول رفيع المستوى، الإمارات العربية المتحدة، العين، الإمارات العربية المتحدة، فبراير ٢٠١١.

١٣٢ مقابلات المؤلف مع مسؤولين مختلفين من جامعات خاصة، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، فبراير ٢٠١١.

وتحويل نظام التعليم بأكمله في إمارة أبو ظبي. وهذا المجلس، وهو مماثل للهيئة العامة للاستثمار في المملكة العربية السعودية، يشترك مع القطاع الخاص لتحديث المرافق، والحد من البيروقراطية، وتحسين وابتكار المناهج على كافة المستويات.¹³⁸

إحدى أبرز مبادرات مجلس أبو ظبي للتعليم هي مبادرة ”نموذج المدرسة الجديدة“، التي أطلقت في عام ٢٠١٠. ويشكل نموذج المدرسة الجديدة إعادة هيكلة لمناهج التعليم الأساسي، مع التركيز على التعليم المزدوج باللغة العربية والانجليزية في المدارس العامة، مع مواد تدرس فقط باللغة الإنجليزية مثل الرياضيات والعلوم.¹³⁹ من خلال إنشاء مؤسسات على مستوى الإمارة مثل مجلس أبو ظبي للتعليم، أنشأت أبو ظبي بنية موازية لسلطة بيروقراطية على مستوى الإمارة مع قليل من التنسيق مع المؤسسات الاتحادية أو غيابه. وفقاً لأحد محليي التعليم في أبو ظبي، فقد تم إنشاء مجلس أبو ظبي للتعليم لأن ”البنية الاتحادية لها تاريخها الخاص وعاداتها البالية. وأبو ظبي لا يمكنها إصلاح البنية الاتحادية، ولذلك فهي تعمرها“¹⁴⁰

دبي

على النقيض من نهج أبو ظبي المنظم مركزياً لإصلاح التعليم، وإن كان ذلك على مستوى كل إمارة على حدة، واصلت دبي نهج السوق الحرة في التعليم، واختارت أن تعتمد على اللامركزية والخصخصة لتحفيز التغيير التعليمي.

تحت قيادة أسرة آل مكتوم وبمواردها الطبيعية المحدودة، عملت دبي إلى حد كبير باستقلالية عن الاتحاد، وقامت ببناء ثروتها من خلال مشاريع تجارية. وللقيام بذلك، جذبت دبي استثمارات القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي المباشر من خلال إنشاء العديد من المناطق الحرة التي تسمح بملكية أجنبية بنسبة ١٠٠ في المئة من المشاريع التجارية.¹⁴¹

على صعيد المراحل التعليمية الأساسية، فإن قرية المعرفة في دبي وهيئة التنمية البشرية تشرهان كليهما على التعليم في القطاعين الخاص والعام، بعد أن أوكل إليهما هذا الدور من مجلس دبي للتعليم عام ٢٠٠٧. أطلقت مبادرة ”مدارس دبي“ تحت رعاية هيئة المعرفة والتنمية البشرية كمبادرة دولية لتطوير التعليم الابتدائي والثانوي في دبي من خلال تشجيع إنشاء مدارس معتمدة دولياً وذات جودة عالية. ويتم تأسيس المدارس التي تعمل تحت مظلة ”مدارس دبي“ كفرع جامعي من المدارس الدولية أو كمؤسسات جديدة تقدم مناهج دولية مختلفة. الجانب السلبي لهذا الإطار التنظيمي الفضفاض هو أنه يمنح درجة دبلوم دون المستوى على النحو المنصوص عليه بالمشاريع التجارية والتي ازدهرت في المناطق الحرة، مما أدى إلى مزيد من التدقيق والتنظيم من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

وقد تعرض نهج السوق الحرة لإصلاح التعليم في دبي للخطر من قبل ويلاتها المالية الأخيرة. وكما عانت مشاريع القطاع الخاص، إلا أن دبي قد اعتمدت بشكل متزايد على أبو ظبي للحصول على الدعم المالي. ونتيجة لذلك، فإن المؤسسات الاتحادية، مثل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، تمارس سلطة زائدة على قطاع التعليم في دبي.¹⁴² على الرغم من بقاء المؤسسات على مستوى الإمارة مثل هيئة المعرفة والتنمية البشرية، إلا أنها تعمل على نحو متزايد جنباً إلى جنب مع المؤسسات الاتحادية للتعليم، الأمر الذي يشكك في جدوى لامركزية وانضباط نموذج إصلاح التعليم.

الأثار المترتبة على الإصلاح المؤسسي

تمثل دولة الإمارات العربية المتحدة حالة مختلطة من الإصلاح تثير للاهتمام. ففي حين أنها دولة صغيرة، إلا أن تقسيم الثروة بين مختلف إمارات الدولة وبنيتها الاتحادية تسمح بمجموعة متنوعة من نماذج الإصلاح تعمل في وقت واحد. وتكمن في أحد طرفي السلسلة نهج خصخصة سوق دبي الحرة في التعليم، وفي النهاية الأخرى، سلطة عائلة آل نهيان المركزية في أبو ظبي التي تمارس إصلاح أوتوقراطي من خلال مؤسسات على مستوى الإمارة.

من المرجح أن تزيد أبو ظبي سيطرتها على الإمارات الأخرى وخصوصاً بعد أن هزت الأزمة العالمية دبي عام ٢٠٠٩. فقد سمحت ثروة أبو ظبي لها بإنشاء نظام مؤسسات مواز للعمل حول أقدم الوزارات، كما يمثله مجلس أبو ظبي للتعليم، بينما في الوقت نفسه تمارس سيطرة زائدة على المؤسسات الاتحادية ومن خلالها تسيطر على الإمارات الأخرى. هذا الاتجاه يوحي بأن إصلاح البيروقراطية في المستقبل سوف يجذب نحو نموذج أبو ظبي الأكثر مركزية للمراقبة، بدلاً من نهج السوق الحرة في دبي الذي يأتي بالفعل في إطار رقابة تنظيمية أكبر من قبل الوزارات الاتحادية.

يدل نقل مركز الخليج للأبحاث من دبي إلى جنيف في يونيو ٢٠١١، بعد اعتراضات من دائرة دبي للتنمية الاقتصادية على نواتج المركز، على مدى السيطرة الحكومية (الاتحادية أو على مستوى الإمارة) على مجالي البحث والتعليم. في الوقت نفسه، ينعكس النفوذ النسبي والأهمية لإمارة أبو ظبي ومؤسساتها الاتحادية في المجالات الأخرى. إلا أن الجهود الرائدة التي بذلت من قبل الشارقة على سبيل المثال – والتي استحدثت إنشاء مجلس استشاري داخلي في وقت مبكر من عام ١٩٩٩ – لا تزال ذات أهمية هامشية بالمقارنة مع المجلس الوطني الاتحادي.

ونظراً لمحدودية الضغط السياسي وردود الأفعال على مركزية إصلاح التعليم في أبو ظبي، فمن المرجح أن إصلاح المؤسسات الأوتوقراطي دون توعية مجتمعية زائدة سوف يستمر في المستقبل القريب، وسيتم توسيع نطاقه في جميع أنحاء الإمارات العربية المتحدة.

١٣٨ كاترين لويس، ”خطة إصلاح التعليم أقيمت مفتوحة للتعليق“، الوطني، ٦ نوفمبر ٢٠٠٨.

١٣٩ أفشان أحمد، ”تقليص الموضوعات في إصلاح المدارس الحكومية“ الوطني، ٦ أبريل ٢٠١١.

١٤٠ مقابلة المؤلف مع مسؤول أكاديمي، جامعة الإمارات العربية المتحدة، العين، الإمارات العربية المتحدة، فبراير ٢٠١١.

١٤١ وحدة الاستخبارات الاقتصادية ”تقرير عن دولة الإمارات العربية المتحدة“.

١٤٢ أفشان أحمد، ”وزير ينادي بإصلاح ”كبير“ في التعليم“ الوطني، ٢٦ أكتوبر ٢٠١٠؛ خلفية مقابلات المؤلف أيضاً مع عدة مسؤولين دبلوماسيين.

فروع جامعية غربية في المنطقة. فقام أمير قطر بإرادته السياسية بتطبيق مجموعة من الإصلاحات الطموحة والتجريبية، متجاوزاً مطالب المجتمع وحتى الكثير من النخب الليبرالية.

وفي ظل عدم وجود جماعات المعارضة المتناسكة التي بحاجة للاسترضاء، بدأ الإصلاح التعليمي القطري على المستويين الثانوي والجامعي من خلال عملية تأتي من المستوى الأعلى للأدنى برعاية الشيخ حمد والشيخة موزة كقوة دافعة لها. ولكن، نتيجة لتسارع وتيرة التنفيذ ومحدودية التوعية المجتمعية، بات العديد من جوانب الإصلاح المقصود غارقة في البيروقراطية غير المتوقعة والمقاومة الاجتماعية. على سبيل المثال، عدم وجود إشراك حقيقي للمعنيين بالنظام التعليمي قبل البدء في تنفيذ نموذج المدارس المستقلة أدى إلى ردود فعال مجتمعية كبيرة عند التنفيذ، ونتج عنه إعادة تطبيق رقابة إدارية مركزية. في الوقت نفسه، تبقى الموارد البشرية وتدريب المعلمين تحديات رئيسية تواجه التنفيذ السريع للإصلاح الشامل على نطاق أوسع.

سعت العديد من إمارات دولة الإمارات العربية المتحدة لإتباع نهج مختلفة للخصخصة، فدبي تتبنى نهج السوق الحرة وأبو ظبي تدعم النهج الخاضع للدولة في إصلاح التعليم. وبسبب الأزمة المالية في دبي، يحظى النموذج المتمركز حول الدولة الذي تقوده أبو ظبي بنفوذ حيث يؤكد على وجود دور أكبر على البنية الاتحادية. يشبه نموذج أبو ظبي نموذج قطر في إصلاح التعليم، حيث لا يشهد توسعاً كبيراً في مجال المشاركة المجتمعية. عملية توليد وتنفيذ إصلاح التعليم لا تزال تُدار من المستوى الأعلى للأدنى.

على عكس قطر والإمارات العربية المتحدة، تجنبت المملكة العربية السعودية نموذج الفروع الجامعية الأجنبية. فمشروعها الرائد للتعليم العالي، وهو جامعة الملك عبد الله، يعد نموذجاً سعودياً بالكامل ولكن مع شراكة مؤسسات دولية. هذا النموذج الذي يتم إتباعه داخل المؤسسات الوطنية إنما هو نتاج المكانة التاريخية للدين في مجال التعليم السعودي - والذي يعتبر أحد العناصر الشرعية لنظام آل سعود. حاول النظام السعودي البدء في إصلاحات تعليمية مثيرة للجدل دون الإخلال بتوازنه الشرعي عن طريق إنشاء مؤسسات جديدة وهامشية - مثل المدن الأكاديمية والشراكات الدولية والمنظمات شبه الحكومية - كستار للإصلاح. ووفرت الاعتمادات والمقاييس الدولية أيضاً مرجعاً خارجياً يمكن للنظام استخدامه في الضغط من أجل إصلاحات المناهج الحساسة سياسياً. تُمكن هذه الاستراتيجيات النظام من تجنب التحدي المباشر مع المؤسسات القائمة، مثل وزارات التربية والتعليم ومصالحها الدينية الراسخة. في الوقت الذي تُطوي فيه النخب التكنوقراطية ورجال الأعمال مساحة سياسية للشروع في إصلاحات مثيرة للجدل.

في ظل النمو المتزايد والمتكامل للاقتصاد العالمي، أصبحت نظم التعليم بمرورها ونوعيتها ودرجة تكيفها تتجه لترسيخ القدرة على المنافسة الاقتصادية ونموها. سمحت الثروة النفطية لكل مملكة بتوظيف نسبة كبيرة بشكل غير متناسب من مواطنيها في القطاع العام. بالطبع أدى هذا مع مرور الوقت إلى انخفاض دينامية مؤسسات القطاع العام وارتفاع كبير في معدلات البطالة بين الشباب. يوجد لدى كل دولة من دول الخليج مزيج مُعقد من العوامل الدينية والقبلية والتاريخية والتي تشكل سلطتها الحاكمة. ومع ذلك، فإن قدرة هذه الدول على تحويل القطاعات العامة الرئيسية لتواكب التحديات الاجتماعية والتكنولوجية السريعة للاقتصاد العالمي يزيد من التحدي الجديد والشرعي.

تواجه المملكة العربية السعودية وقطر والإمارات العربية المتحدة العديد من هذه التحديات في التوفيق بين قطاعات التعليم بها واحتياجات سوق العمل: المتمثل في البيروقراطية غير العملية وإرث نظام رفاهية يعتمد بشكل كبير على الريع النفطي، والحرص على تحقيق التوازن بين قوى العولة والهوية والثقافة الوطنية والمحلية - وخاصة في المناطق الحساسة للغة المستخدمة في التدريس والدراسات الدينية وإصلاح المناهج. يتطلب التحول السريع للعديد من القطاعات مثل التعليم العالي من كل نظام الالتفاف حول المصالح البيروقراطية والاجتماعية الراسخة. أصبح إصلاح التعليم في منطقة الخليج معتمداً على سياسة الفائزين والخاسرين المحتملين ضمن العديد من الجماعات المشاركة حيث أن كل نظام يناضل من أجل الانتقال من المركزية الشديدة والبيروقراطية الجامدة إلى نظم أكثر استجابة وابتكار ودينامية.

لتشجيع عملية إصلاح التعليم، قامت الدول الثلاث بتجربة مستويات مختلفة من اللامركزية والخصخصة. الخصخصة هي أحد المجالات التي يصعب معها الحفاظ على الإصلاح ويمكن أن يكون لها في الواقع تأثير تحولي على نظام التعليم ككل. في حين أن الخصخصة وحدها ليست ضامنة لجودة عالية في التعليم، إلا أنها تتيح للنخب السياسية بشكل كبير البدء في إصلاحات منهجية قد تكون مثيرة للجدل بدرجة لا يستطيع معها النظام تقديم الدعم مباشرة. تخلق اللامركزية في إصلاح التعليم مجموعة من النماذج - بعضها ناجح وبعضها ليس على نفس درجة النجاح - التي يمكن الاعتماد عليها وتأييدها عن طريق توفير الاختيارات لأولياء الأمور أو التكيف التدريجي من قبل المؤسسات الوطنية.

من خلال الدراسات التي أُجريت على دول الخليج الثلاثة، تبين أن قطر اتخذت أكثر الخطوات الحاسمة والمحددة في عملية تحويل نظامها التعليمي. في ظل عدم وجود جماعات مُعارضة متماسكة، قامت بتنفيذ العديد من مشاريع الإصلاح التعليمي التجريبية بجرأة وأنشأت أبرز نموذج

كان يمكن لنموذج "التحديث الأوتوقراطي" الحالي أن يوفر مؤسسات عامة دينامية وقادرة على المناقشة عالمياً خاضعة للدراسة. وكما تبين من أبو ظبي وقطر، إن امتلاك الإدارة السياسية والموارد المالية الكبيرة لا يعني أن عملية تحويل التعليم لن تكون بطيئة وغير منتظمة.

مسارات الإصلاح التعليمي التي تتبعها كل دولة لها انعكاسات واسعة النطاق على الجهود المبذولة للإصلاح المؤسسي في القطاعات البيروقراطية الأخرى. فكما يتضح من إنشاء المدن التعليمية والمؤسسات الموازية لإحداث إصلاحات تثير الجدل، فمن الممكن تنفيذ نموذج الإصلاحات بسرعة من خلال المناورة البيروقراطية. ومع ذلك، فإن هذه الجهود مقيدة إلى حد كبير، وقدرتها على اختراق بقية النظام غير مؤكدة. الإصلاح الشامل والمستدام يتطلب تشاوراً اجتماعياً أوسع وطرق مشاركة للحد من ردود الفعل وزيادة الاستجابة البيروقراطية. بدون هذه الآليات، من المرجح أن يظل إصلاح التعليم سطحيًا وغير كافٍ لتحقيق هذه المهمة.

النماذج التربوية المختلفة التي تتبعها دول مجلس التعاون الخليجي الثلاث والتي تم دراستها هنا، تُشير إلي أن الديموغرافيا والأيدولوجيا والموارد لها دور هام في تحديد قدرة واستعداد النظام الملكي على مواصلة الابتكار المؤسسي. ولكن هناك تكتيك مشترك وهو استخدام مؤسسات جديدة أو خارجية، مثل مجلس أبو ظبي للتعليم ومؤسسة قطر وشركة أرامكو السعودية للتحاليل على البيروقراطية المتفاقمة في النظام الملكي ليمتد تنفيذ مشاريع إصلاحية تجريبية بارزة بشكل سريع. ومع ذلك، فإن المشروع التجريبي هو أحد الأشياء، والتحول المنهجي هو الشيء الآخر.

قام النظام بشكل كبير في كل بلد من البلدان التي تمت دراستها بوضع وتنفيذ عملية إصلاح التعليم دون إعطاء اعتباراً كبيراً للمشاركة المجتمعية، مما أدى في كثير من الأحيان إلي إثارة ردود فعل شديدة. لم تقم أي دولة التي تمت دراستها بتشجيع المشاركة المجتمعية المباشرة في إصلاح التعليم. ولكن، التحاليل البيروقراطي قد يصل إلي أبعد من هذا. وفي نهاية المطاف، سيحتاج كل نظام إلي إعادة صياغة علاقته مع جماعات المصالح المختلفة داخل قطاع التعليم ليمتد الإصلاح المستدام للمؤسسة بدلاً من المبادرات المؤقتة.

من حيث الاستدامة، يُمكن عكس كافة التغييرات المذكورة باستخدام الأوامر التنفيذية. في الدول الأقل امتلاكاً للنفط مثل قطر والإمارات، لا تشكل الإرادة السياسية والموارد المالية اللازمة لتبني إصلاح تعليمي واسع النطاق. بسبب التركيبة السكانية وعدم وجود المعارضة السياسية المنظمة، من غير المرجح أن يتغير نموذج الإصلاح الذي يأتي من المستوى الأعلى للدول في أي من هذه الدول تغيراً جوهرياً في المستقبل القريب. ومع ذلك، ورغم الموارد المالية السخية، يواجه إصلاح التعليم في أبو ظبي وقطر تحديات الموارد البشرية الحقيقية التي تحد من وتيرة التنفيذ. فالقدرة على سرعة تدريب المعلمين المؤهلين مع الاحتفاظ بهم، وخاصة في مناهج العلوم والرياضيات الجديدة التي تُدرس باللغة الإنجليزية فقط، قلت وتيرة ونطاق الإصلاح الوطني. في المملكة العربية السعودية، وهي من أكبر وأكثر الدول تأثيراً في منطقة الخليج، يظل إصلاح التعليم عملية توازن دقيق بين استرضاء العلماء والحاجة إلى إيجاد فرص العمل السريعة للشباب في القطاع الخاص. فتكاليف تعقب الإصلاحات المنهجية، لإيجاد وظائف في القطاع الخاص واختبار قدرة النظام الملكي على تحويل القطاع العام، تكون مرتفعة.

بما أنه من السابق لأوانه أن نذكر كيف أن إنشاء معايير للتعليم ومؤسسات ابتكارية تكون أكثر ارتباطاً بالمعايير العالمية سيؤدي إلى تحويل العلاقة بين كل الدولة ومواطنيها، فمن المرجح أن وجود سكان أكثر تعليماً سيتطلب وجود مؤسسات عامة تتميز باستجابة ودينامية أعلى. تبقى مسألة إذا ما

نبذة عن مركز بروكنجز الدوحة

ولتحقيق رسالته، يقوم مركز بروكنجز الدوحة بالأبحاث والبرامج التي تشمل مشاركة شخصيات بارزة من الحكومات والمجتمع المدني وعالم الأعمال ووسائل الإعلام والأكاديميين على حدٍ سواء، في قضايا السياسات العامة الهامة المتعلقة بالمجالات المحورية الثلاث التالية: ١- الديمقراطية والإصلاح السياسي؛ ٢- القوى الناشئة في الشرق الأوسط؛ ٣- الصراع وعمليات السلام في المنطقة.

يعتبر مركز بروكنجز الدوحة منبر أبحاث مؤسسة بروكنجز في المنطقة، وهو منفتح على وجهات النظر كافة. وتشمل أجندة المركز جهوداً أساسية مترابطة تضم الدعوة إلى عقد حوارات حول السياسات العامة مع قادة سياسيين ورجال أعمال وقادة فكر من المنطقة ومن الولايات المتحدة الأميركية؛ استضافة باحثين زائرين يشغرون مراكز مرموقة في المجتمعات الأكاديمية والسياسات العامة لكتابة الأبحاث التحليلية؛ ودعوة وسائل الإعلام لنشر تحاليل بروكنجز. ويساهم مركز بروكنجز الدوحة، بالتعاون مع وزارة الخارجية القطرية ومؤسسة بروكنجز في تصميم و تنظيم منتدى أميركا والعالم الإسلامي السنوي، الذي يجمع قادة بارزين في مجالات السياسة والأعمال والإعلام والعالم الأكاديمي والمجتمع المدني، لإجراء الحوار والنقاش الضروريين. وفي تحقيق رسالته، يحافظ مركز بروكنجز الدوحة على قيم مؤسسة بروكنجز الأساسية، ألا وهي النوعية والاستقلالية والتأثير.

يقوم مركز بروكنجز الدوحة بالأبحاث السياسية المستقلة المتعلقة بالشؤون الاجتماعية والاقتصادية والجغرافية التي تواجه الدول والمجتمعات ذات الأغلبية المسلمة، بما في ذلك العلاقات مع الولايات المتحدة الأميركية. تأسس مركز بروكنجز الدوحة بفضل رؤية ودعم حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، أمير دولة قطر، وهو يعكس إلتزام مؤسسة بروكنجز بأن تتحول إلى مركز أبحاث عالمي.

يتلقى المركز النصح والإرشاد في ما يتعلق بالأبحاث والبرامج من مجلس المستشارين الدولي برئاسة الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني والرئيس المشارك ستروب تالبوت، رئيس مؤسسة بروكنجز، وعضوية كل من: مادلين أولبرايت، سامويل برغر، زيبغنيو بريجنسكي، إدوارد دجرجيان، وجهات حبيب الله، موسى هتام، برويز هودبوي، ريما خلف هنيدي، نيمير قيتردار، رامي خوري، عطاء الرحمن، إسماعيل سراج الدين، وفريد زكريا. يدير المركز سلمان شيخ.

تم إطلاق المركز باتفاقية تعود إلى الأول من يناير ٢٠٠٧، وتم افتتاحه رسمياً من قبل معالي الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني، رئيس الوزراء ووزير خارجية دولة قطر في ١٧ فبراير ٢٠٠٨، بحضور كارلوس باسكوال، الذي كان آنذاك نائب رئيس مؤسسة بروكنجز لدراسات السياسة الخارجية، ومارتن إنديك، المدير المؤسس لمركز سابان في بروكنجز ونائب رئيس المؤسسة لدراسات السياسة الخارجية، وهادي عمرو، المدير المؤسس لمركز بروكنجز الدوحة.

٢٠١٢	٢٠٠٩
تحرير الممالك؟ كيف تدير ممالك الخليج إصلاح التعليم دراسة تحليلية، لي نولان	مواجهة نمو الشبكات الإرهابية في المغرب العربي: تحويل التهديدات إلى فرص موجز السياسة، أنوار بوخرص
٢٠١١	
شباب ومتعلمون ومعتمدون على القطاع عام: تلبية تطورات الخريجين وتنوع العمالة في قطر والإمارات العربية المتحدة دراسة تحليلية، زميلة بنجلاوالا	فرصة عصر أوباما: هل يمكن للمجتمع المدني المساعدة في ردم الهوة بين أميركا والعالم الإسلامي المتنوع؟ دراسة تحليلية، هادي عمرو
ما مدى استقرار الأردن؟ إصلاحات الملك عبد الله غير المكتملة وتحدي الربيع العربي موجز السياسة، شادي حميد و كورتني فريز	المدارس الدينية الباكستانية: الحاجة إلى الإصلاح الداخلي ودور المساعدات الدولية موجز السياسة، سليم علي
تعزيز الاقتصاد القائم على المعرفة في قطر موجز السياسة، زميلة بنجلاوالا	
إدارة الإصلاح؟ المملكة العربية السعودية ومعضلة الملك موجز السياسة، لي نولان	
العنف السياسي في شمال أفريقيا: مصاعب التحرر غير المكتمل دراسة تحليلية، أنوار بوخرص	
٢٠١٠	
رد فعل الإسلاميين تجاه القمع: هل ستلجأ الجماعات الإسلامية السائدة إلى التطرف؟ موجز السياسة، شادي حميد	
تنشيط السلام: دور خطوط أنابيب الغاز والبتترول في التعاون الإقليمي دراسة تحليلية، سليم علي	

